الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

محلة جمع الضرائب وأدوارها في الجزائر خلال الفترة الحديثة (1519-1830)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالب:

باباوموسى عمي سعيد

إشراف:

أ.د ناصر بالحاج

الموسم الجامعي: 1443هـ- 1444هـ/ 2022م- 2023م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

محلة جمع الضرائب وأدوارها في الجزائر خلال الفترة الحديثة (1519-1830)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالب: إشراف:

باباوموسى عمي سعيد أ.د ناصر بالحاج

الموسم الجامعي: 1443هـ- 1444هـ/ 2022م- 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و مابكم من نعمة فمن الله

أهدي هذا الجهد المتواضع لأحب وأعز الناس إلي

والدي الكريمين الذين ساندني طيلة مسيرتي الدراسية

لإخواني وأخواتي

إلى أصدقائي الذين كتبوا سطورا من ذهب

في حياتي العلمية خاصة الجامعية

لكل أساتذتي الذين علموني في كل الأطوار

إلى الأسرة الجامعية بكل من فيها من أساتذة ودكاترة

إلى كل من أعانني في هذا الجهد المبارك من قريب وبعيد

أهدي هذا العمل المتواضع

عمي سعيد باباوموسى

شكر وعرفان

أحمد الله العلي القدير الذي أعانني على إنجاز عذا العمل المتواضع بعد جهد جهيد

وأحمل أسمى آيات الشكر والعرفان والإخلاص لكل من ساعدني وساهم في إنجاح هذا العمل وعلى رأسهم المشرف القدير ناصر بالحاج الذي لم يبخل علي بالمعلومات اللازمة لإكمال هذا العمل و الأستاذ لمقرد محفوظ الذي بدوره أرشدني بنصائح قيمة لإكمال هذا العمل

وأخص بالذكر مكتبة نور التي أعانتني بتنزيل مختلف الكتب والمصادر التي احتجتها في تقديم هذا العمل

وأسأل الله العلي القدير أن يتقبل منا

وهو يهدي السبيل.

قائمة المختصرات:

الرمز	الشرح
تع:	تعريب
تح:	تحقيق
تق:	تقديم
تع:	تعليق
ج:	جزء
ص:	صفحة
ط:	طبعة
م:	ميلادي
هـ:	هجري
د ط:	دون طبعة
ع:	عدد
خ:	خاص
د س:	دون سنة نشر
ط خ:	طبعة خاصة
ش.و.ن.ت:	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
ش.و.إ.ت:	الشركة الوطنية للإنتاج والتوزيع

المقدمة

لقد عاشت الجزائر قبل دخول العثمانيين إليها سنة 1519م فترات متعددة ومتنوعة أثرت في كيانها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا إضافة إلى الحروب التي خاضتها مع بعض الدول الأوروبية فيما يسمى توسيع النفوذ، واستقطابها لعدد من الأجناس بعد هروبهم من الحملات الصليبية ومع هذا حافظت على أسسها، لكن بعد استنجاد الجزائر بالسلطة العثمانية تغيرت معها العديد من المظاهر وفرضت السلطة العثمانية وجودها داخل الجزائر وأثرت فيها على جميع الأصعدة.

لقد انتهجت الدولة العثمانية داخل إيالة الجزائر بعد دخولها سياسة محكمة، استطاعت بها الصمود في وجه التيارات المعادية أكثر من ثلاثة قرون، وسنحاول في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على جانب مهم في سياستها داخل الإيالة، وهو الجانب العسكري، إذ أن جميع الإمارات والدول تبني قوة بلادها استنادا لما لديها في هذا الجانب إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي يعتبر شريان قيام الدول وهو محل دراستنا هذه، والموسومة بـ: محلة جمع الضرائب في الجزائر وأدوارها خلال الفترة الحديثة1519م-1830م.

وحاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على السلطة المكلفة بجمع الضرائب في الجزائر والتي تسمى بـ"السلطة المتجولة" أو محلة جمع الضرائب، حيث نذكر أولا النظام المالي في الجزائر من حيث موارد الدولة وسياسة الخزينة في إنفاقها، والتي كانت رشيدة نوعا ما في تلك الفترة. ثم تطرقنا إلى التفصيل في المحلة بداية بتعريفها وتنظيماتها والقوانين التي تسير من خلالها، وتمويلها من طرف الخزينة، والأدوار التي تقوم بها في الجزائر خاصة داخل البايليكات الثلاث من خلال جمع الضرائب والمحافظة على أمن الدولة وتأديب المتخلفين. مع أن المحلة كانت وظائفها متجانسة بين الوظيفة الإدارية والعسكرية أحيانا، إضافة إلى إبراز علاقة المحلة مع القياد وشيوخ القبائل من حيث مساعدتها في المهام، وإعطاء صورة عن كيفية جباية ضرائبها في المدن والأرياف.

وبالنسبة لمعالجة هذا الموضوع ففيما يخص الإطار الزماني الذي حددناه، كان في الفترة العثمانية في الجزائر من سنة 1519م، إلى الدخول الفرنسي للجزائر سنة 1830م، حيث تعتبر هذه الفترة واسعة للدراسة لكن حاولنا على الأقل الوقوف فيما يهمنا في هذه الفترة، كما اخترنا إطارا مكانيا واسعا كذلك وهو الجزائر، لكن حاولنا الإلمام بموضوع عمل المحلة في هذه الفترة خاصة في المناطق الشمالية التي كان عملها بارزا فيها مقارنة بجنوب البلاد.

ومن جملة الأهداف التي حاولنا التوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- ✓ التوسع أكثر في نظام المحلة في إيالة الجزائر، والسياسة التي تتصرف بها داخل البلاد مع الرعية.
- ✓ تمت دراسة هذا الموضوع من جوانب متعددة وبمنهجيات مختلفة لكن لم تتضح الصورة الواضحة لكامل أعمال المحلة، فحاولنا التطرق إلى جانب بعض هذه الأعمال علها تكون إضافة مميزة لتاريخ الجزائر في هذه الفترة.
- ✓ توضيح العلاقة بين السياسة المالية الجزائرية وسياسة محلة جمع الضرائب في الحفاظ على هذا النظام المالي لاستمراره لأطول مدة.
- ✓ محاولة إبراز الأدوار التي كانت تقوم بها المحلة للحفاظ على هيبتها وسمعتها لدى السلطة المركزية، مع كون ذلك أحيانا يثير غضب الرعية.
- ✓ إبراز سياسة المحلة المحكمة في طرق جباية الضرائب من المدن والأرياف.

أما الإشكالية الأساسية التي حاولنا الإجاب عنها في الموضوع هي:

كيف كانت آليات الحكم في السيطرة على الأوضاع كامل الفترة الحديثة رغم التحديات الكبيرة التي واجهت السلطة؟ وكيف استطاعت السلطة المركزية أن تبسط نفوذها وسيطرتها على دولة مثل الجزائر في تلك الفترة عن طريق محلة جمع الضرائب؟

وقد دعتنا هذه الإشكالية إلى طرح أسئلة فرعية من أجل تحليل هذا الموضوع وتفصيله:

- ➢ ماهي أسس موارد الإيالة المالية؟ وماهي الطرق التي ساعدتها للحفاظ على تلك الموارد؟
- ➢ ماهي أوجه الإنفاق التي توزع من خلالها أموال الخزينة؟
- ➢ ماهو تعريف المحلة ونظامها؟ وكيف تم استعادة تفعيلها في الفترة العثمانية؟
- ➢ ماهي أنواع المحال وما العناصر المكونة لها؟
- ➢ ماهي المهام التي كانت كانت تقوم بها المحلة ؟ كيف استطاعت المحلة التوازن بين دورها الاقتصادي الموكل لها والجانب السياسي؟

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي في التعامل مع مختلف المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، بعد جمع المعلومات اللازمة لدراسة هذا الموضوع الذي اعتبرناه واسعا نوعا ما لأن

يدرس في مذكرة ماستر، تطرقنا لسرد مختلف الأحداث ووصفها، وقد تم توظيف المنهج التحليلي في بعض الأحداث التي لابد من استعمال هذا المنهج لدراستها.

أما الخطة المتبعة في الدراسة كانت كما يلي:

تم بدأ المذكرة بمقدمة مختصرة حول موضوع الدراسة حيث عرضنا فيه سبب اختيار الموضوع وأهمية الدراسة والمنهج المتبع إضافة إلى بعض الدراسات السابقة حول الموضوع.

أما الفصل الأول الذي جاء بعنوان النظام المالي في الجزائر فقد تناولنا فيه ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: موارد البايلك.
- المبحث الثاني: وجوه الإنفاق.
- المبحث الثالث: السياسة المالية.

بعد ذلك تطرقنا إلى الفصل الثاني الذي غاص في لب الموضوع بعنوان: تشكيل المحلة وعناصرها.

- المبحث الأول: تعريف المحلة وتنظيماتها.
- المبحث الثاني: أنواع المحال.
- المبحث الثالث: عناصر المحلة.

ومن ثم يليه الفصل الثالث والذي كان بعنوان: أدوار المحلة في الجزائر والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي:

- عمليات جمع الضرائب .
- الجانب السياسي للمحلة.
- الدور الاقتصادي للمحلة.

قمنا باختتام الفصول الثلاث ببعض الاستنتاجات الجزئية التي تخص كل فصل ثم اختتمنا البحث باستنتاجات توصلنا إليها حول الموضوع وضعناها في خاتمة البحث.

لقد كان اختيارنا لموضوع **محلة جمع الضرائب وأدوارها في الجزائر خلال الفترة الحديثة 1519م-1830م** يعود لعدة أسباب أهمها:

❖ الميل والشغف لدراسة الجانب الاقتصادي عموما وخاصة في التاريخ إضافة إلى الجانب العسكري الذي يكون عادة مرتبطا به مثل موضوعنا.

❖ توفر المادة العلمية في هذا الجانب خاصة في نهايات الفترة العثمانية حيث خاض فيها الكثير من المؤرخين والكتاب في شتى النواحي.

❖ محاولة فك الغموض عن نظام المحلة الذي سمعنا عنه دون التطرق إلى التفاصيل المتعلقة بأحداثها فقد ساعدنا هذا البحث عن كشف المستور عنه.

❖ لم يتطرق الباحثون لهذا الموضوع بكامل تفاصيله فقد كانت دراسات جزئية لذا حاولنا دراسة الموضوع بشكل أوسع لتغطية ثغرة من ثغرات هذا النظام.

وفيما يخص الدراسات السابقة فقد اعتمدنا على مايلي:

✓ رسالة دكتوراه للدكتور توفيق دحماني التي كان عنوانها: نظام الضرائب في الجزائر 1792-1865م والتي نوقشت سنة 2008م، حيث كان موضوعه يعالج الضرائب في نهاية الفترة العثمانية، إذ تطرق إلى أنواع الضرائب وطرق جبايتها مع تفصيله للشواهد والأمثلة التي استقاها من مختلف المصادر والمراجع المتخصصة.

✓ رسالة ماجستير لحسان كشرود بعنوان: رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659-1830م، الذي عالج أوضاع الجزائر من شتى الجوانب وتطرق في الجانب الاقتصادي للضرائب، وأنواع الموظفين والجنود ورواتبهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية داخل الايالة، وساعدنا هذا البحث أيضا في الجانب المالي عموما خاصة في الفصل الأول في النظام المالي للجزائر ونفقات الدولة على الجند وغيرها.

✓ مذكرة لنيل شهادة الماستر لقوري بشرى تحت عنوان: نظام المحلة في الجزائر خلال العهد العثماني1519-1830م والتي نوقشت سنة 2019م، حيث تحدثت عن هيكلة نظام المحلة وكيفية نشأتها في العهد العثماني وأنواع المحال ووظائفها، إضافة إلى نظرة السلطة والمجتمع لنظام المحلة خاصة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.

وعن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها نذكر:

✓ كتاب المؤرخ عثمان بن حمدان خوجة الذي سماه "المرآة" ويعتبر المؤرخ ممن عايشو الفترة العثمانية في سنواتها الأخيرة، إذ قدم لنا تفاصيل مهمة حول عمل المحال داخل إيالة الجزائر، حيث حاول تقديم الصورة الحقيقية للمحلة في العهد العثماني.

- ✓ مذكرات أحمد الشريف الزهار الذي حققه توفيق المدني حيث يعتبر من المصادر التي لاغنى عنها في وصف نظام المحال وآلية عملها والعناصر المشكلة للمحلة حيث يعتبر مصدر موضوعي يصف الجوانب الإيجابية والسلبية على شكل سواء.
- ✓ كتاب صالح العنتري الفريدة المنسية..، ومجاعات قسنطينة الذي فصل فيه عن كيف يعيش أهالي بايلك الشرق في ظل نظام المحال، وكيفية نشاطها في بايلك الشرق حيث يعتبر بايك الشرق من أهم المناطق التي نشطت فيه أعمال المحلة وأحكمت قبضتها عليه، والآثار المترتبة عليها ومساهمتها في في قمع التمردات والثورات.
- ✓ كتاب ناصر الدين سعيدوني النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، يعتبر مرجع متخصص في العهد العثماني النظام المالي والاقتصادي خاصة في القرن 19حيث لا يمكن للدارس في العهد العثماني الاستغناء عنه، حيث اعتمدنا عليه في البحث بشكل واضح خاصة في الفصل الأول لتفصيله في قواعد بناية النظام المالي للخزينة في الفترة العثمانية ونفقات الدولة والضرائب التي تفرضها على شتى القطاعات وغيرها.
- ✓ كما عدنا لكتاب علي خلاصي بعنوان الجيش الجزائري في العهد الحديث، حيث يعتبر من المراجع المتخصصة في المؤسسة العسكرية، وقد ساعدنا في كثير من الإحصائيات وتنظيمات الجيش البري والجيش البحري الذي اعتمدنا على غنائم الجهادي البحري في الفصل الأول، حيث أفادنا في بناء موضوعنا وغيرها من المصادر والمراجع.

ومما يسعنا ذكره في هذا الصدد الصعوبات التي لاشك أنها تواجه كل باحث ولا يمكن لأي عمل الخلو منها، فمن بين الصعوبات التي واجهتنا هي عدم النقل الصحيح للمعلومات في عدة مراجع من مصادرها من حيث عدم تشابه ما نقله الباحث عن المصدر الذي أخذ منه، حيث نجد الكثير من التكرارات التي لا معنى لها، وهذا ما أدى بي إلى الرجوع إلى الكثير من المصادر وتحقيق المعلومات خاصة عند معالجة بعض الإشكاليات الحساسة والذي استفدت منه الكثير في هذا المجال.

الفصل الأول: النظام المالي في الجزائر

المبحث الأول: موارد البايلك.

المبحث الثاني: أوجه الإنفاق.

المبحث الثالث: الخزينة المالية.

لقد كانت السياسة المالية في إيالة الجزائر خلال الفترة الحديثة أفضل من الفترات السابقة حيث تطورت فيها الكثير من الأنظمة السياسية والاقتصادية بفضل هذه السياسة أو ما يسمى بالنظام المالي، فقد حافظ على احتياط كبير من خزينة الدولة خلال مكوثها في إيالة الجزائر طوال هذه الفترة، مع وجود بعض النكسات والتراجعات، لكن قاومت كل تلك الظروف بسياسة اقتصادية محكمة. مع ذكر عدم خوض الكثير من الباحثين في غمار هذا الموضوع والاكتفاء بالجوانب السياسية والثقافية بشكل عام، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى جانب يسير من هذا النظام لأنه كبير ومتشعب نوعا ما لكبر تلك الفترة التي تزيد على ثلاث قرون وسنأتي إلى ذكر ما يسعنا ذكره خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: موارد البايلك

كانت موارد الخزينة متنوعة ومتعددة، فيها ما يتعلق بالحياة الاقتصادية في الريف ومنها ما هو متعلق بالمدن ومنها ما يتعلق بالجهاد البحري، وقد اختلف الباحثون على أسس تقسيمها [1]وقد حاولنا تقسيم هذه الموارد التي تدفع للخزينة[2] إلى قسمين موارد برية وموارد أخرى بحرية، وتعتبر الموارد البرية الأكثر تنوعا وانتشارا، فهي مورد أساسي لدخل الخزينة، لما يعود عليها من رسوم وضرائب شرعية حيث شهدت الجزائر تغيرا في ميزان مداخيلها بسبب تراجع غنائم الجهاد البحري[3]، وتقدم الموارد البرية للخزينة حوالي ثلثي مواردها تقريبا مقارنة بالموارد البحرية التي عادة ما تكون مرحلية.

أولا: الموارد البرية

1 وحيد خينش، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني- الجيش أنموذجا-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2014-2015م،ص13.

2 اسم الموضع الذي يخزن فيه الشيء، ويقال خزن المال إذا غيبه، وتعني المكان الذي تحتفظ فيها الودائع والأمانات، وتعود ملكيتها للأشخاص أو الدولة، ولكونها أهم المؤسسات المالية في الدولة فقد تم اختيار قصر الداي موقعا لها ثم نقلت إلى القصبة، أما هيكلتها فهي عبارة عن أقبية ودهاليز مقوسة تحت الأرض وتؤدي إلى باب وهو يؤدي بدوره إلى غرفة بها احتياطي مالي مخصص للمصاريف الجارية والقضايا المستعجلة، ومن هذه الغرفة نصل إلى غرفة فسيحة مقسمة إلى ثلاث غرف محمية بشبابيك حديدية تدعى الخزينة، يتولى حراستها 16 نوبيجا، للمزيد أنظر: آجقو علي، شلبي شهرزاد، مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري1798-1830م، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع21،ديسمبر2016،ص314.

3 وحيد خنيش، نفسه، ص14.

إذا نظرنا إلى الموارد البرية بشكل عام فهي كثيرة جدا وواسعة لذلك اقتصرنا في هذا المبحث بذكر بعض الموارد فقط دون التطرق إليها كاملة لكونه ليس موضوع الدراسة.

بالنسبة لمداخيل الجزائر في القرن 12هـ/18م، فقد ذكر "لوجيه دوتاسي" أرقاما جزئية لكن تقرب لنا تلك النسب التي تعطي لنا ولو نظرة عامة، من خلال هذا الجدول فقد كانت المداخيل الثابتة كما يلي: **جدول رقم (01)**: مداخيل خزينة الجزائر خلال القرن 18م[1].

المداخيل	القيمة
دنوش باي قسنطينة	120000ريال
دنوش باي الغرب	100000ريال
دنوش باي التيطري	50000ريال
القيادات التابعة لدار السلطان	50000ريال
مكوس الأسواق	12000ريال
غرامة اليهود	12000ريال
رسوم المحلات التجارية	10000ريال
حقوق أملاك الأرياف	12000ريال
حقوق كراء استغلال الشمع والجلود	12000ريال
الرسوم الجمركية على الواردات	30000ريال
الرسوم الجمركية على الصادرات	15000ريال
حقوق استغلال الملح	6000ريال
رسوم أمناء المهن	6000ريال
ضرائب المؤسسات الفرنسية التجارية	10400ريال
رسوم المزوار ورسوم رسو السفن	3000ريال
رسوم بيع الوظائف	2000ريال
المجموع:	450400ريال

1 تم عمل هذا الجدول من خلال معطيات من: دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر 1792-1865م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ بجامعة الجزائر02، 2007-2008م ، ص248.

أما المداخيل غير الثابتة فكانت كما يلي:

- بيت المالجي: 60000ريال، والغنائم 100000ريال، وفدية الأسرى 50000ريال وغرامات مختلفة 10000ريال ومجموع هذه المداخيل هي: 220000ريال[1]، وتوجد مداخيل عامة للخزينة ذكرها وليام سبنستر في سنة 1822م بالدولار الإسباني فنأتي إلى ذكر بعضها:

- ✓ 75.000دولار من باي وهران حق التصدير وضريبة مقررة للإقليم.
- ✓ 60.000دولار من باي قسنطينة ضريبة مقررة على ذلك الإقليم.
- ✓ 43.000دولار ضريبة مقررة من بيت المال، وجزء منها من شيخ البلدة.
- ✓ 4.000دولار من باي التيطري ضريبة مقررة على ذلك الإقليم.
- ✓ 20.000دولار من الغرامات على الواردات.
- ✓ 30.000من حكومة فرنسا مقابل احتكار صيد المرجان في عنابة.
- ✓ 73.000جزية يدفعها سنويا ملك السويد والدنمارك والبرتغال[2].

1- الدنوش[3] والعوائد:

كلمة الدنوش مأخوذة من كلمة "يدنش" نقول يدنش الباي أو يشرق الباي[4]وهي عبارة عن تأدية للأموال المجمعة من المقاطعات[5] وتكون متنوعة من متاع وأسلحة وأموال وغيره، كما يوجد للدنوش نوعين الدنوش الكبرى والدنوش الصغرى والذي يعرف بدنوش الخليفة والقياد[1] .

---

1 توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 248.

2 سبنستر ويليام ، الجزائر في عهد رياس البحر، تعر تق عبد القادر زبادية، ش،و، إ، ت، الجزائر1980م، ص151.

3 الدنوش: وهي كلمة تركية تعني العودة هو اسم مشتق من الفعل " دونمك" ويقصد به عودة البايات إلى الباشا لتقديم التقارير والحسابات المالية الخاصة بهم لتجديد الولاء وتقديم فروض الطاعة ، ويستعمل هذا المصطلح في إيالة الجزائر فقط وضريبة الدنوش يقصد بها الهدايا التي تقدم لحضرة الداي ومن معه في عرشه ويكون مرتين في السنة أو أقل من ذلك وتوضع لدى الخزناجي مع احتفالات في قصر الداي وتعتبر مراسيم موسمية. للمزيد أنظر: كعوان فارس، المصطلحات الإدارية العثمانية في الجزائر، مجلة مدارات تاريخية– دورية دولية ربع سنوية، المجلد الأول، ع خاص، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، أفريل 2019، ص131.
أنظر كذلك: وحيد خنيش، المرجع السابق، ص18 .

4 قوري بشرى و جهيدة دحماني، نظام المحلة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة العقيد أكلي محند اولحاج البويرة، 2018-2019م، ص96 .

5 فارس كعون، نفسه، ص131.

إن معرفة حقيقة موارد البايلك تكمن في التعرف على كميات الدنوش والعوائد التي كان يحضرها البايات وخلفائهم[2] إلى مدينة الجزائر، حيث هذه العوائد كانت تزداد وتنقص وفقا للقيمة الاقتصادية لكل بايلك وبحسب تغير الفترات والأزمنة. والحقيقة أنها لم تكن كلها ظاهرة للعيان فقد تم الإعتماد هنا على ما ورد في الدفاتر والسجلات العربية والعثمانية المحفوظة بالأرشيف الوطني لأن نسبة معتبرة من الدفاتر والوثائق لازالت محفوظة في الأرشيفات الفرنسية لمناطق هامة في البلاد[3]، وكانت قيمة الدنوش تختلف من بايلك لآخر، ففي سنة 1822م قدرت قيمة الدنوش ببايلك الغرب 32.482 فرنك ودنوش بايلك الشرق 294.150فرنك[4].

2- عائدات بيت المال:

يعرف بيت المال لغة بأنه مكان حفظ المال، مأخوذة من البيت وهو موضع المبيت،[5] و تعد مؤسسة بيت المال من أهم المؤسسات بالجزائر، إذ يتصدرها موظف يقع اختياره من العنصر التركي الذي يدعى بيت المالجي والذي تقع مهمته كما حددتها الوثائق فيما يلي:" النظر على شغل المواريث المخزنية وبيع ماهو على ملك بيت المال من الدور والأراضي والأجنة داخل الجزائر وخارجها". إذ يساعده قاض وموثقان وكاتبا ضبط ومسجلون.

تم إحداث مؤسسة بيت المال منذ العهد الأول من الحكم العثماني 971هـ/ 1563م ومن أهم من تولى ناظر المؤسسة "القايد عادل بن خضر التركي" 989هـ/ 1581م[6]، "وعلى ضوء استقراء العقود المحفوظة ضمن المحاكم الشرعية تبين لنا أن الشخصيات التي تقلدت منصب ناظر بيت

1قوري بشرى، نفسه، ص96.

2 وقد ورد في بعض المصادر، أن قادة الأوطان كانوا يدفعون مبالغ لخزينة الدولة، حيث نجد هذا لدى قائد مستغانم في بايلك الغرب، إذ قدرت قيمة الضرائب التي دفعها لخزينة الدولة في عام 971هـ/1563م ب800زياني من الذهب و300كيلة من القمح و300كيلة من الشعير و80قلة من السمن، و70 بغلا وثلاث أحصنة أنظر: توفيق دحماني، ص247.

3 نفسه، ص 242.

4 وحيد خنيش، المرجع السابق، ص 20.

5 رحموني فتيحة، السياسة النقدية في الجزائر خلال العهد العثماني 1519- 1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الدولة العثمانية، جامعة يحي فارس لمدية، 2019-2020م، ص27.

6 عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2000-2001، ص124.

المال تكاد تنحصر في الأتراك والكراغلة والأعلاج، إضافة أن المدة التي يتقلدها صاحب هذا المنصب لم تكن مضبوطة فمنهم من تقلدها لمدة سنة ومنهم من تقلدها لمدة أربع سنوات وهذا يرجع إلى عدم الحزم في التعيين والصلاحيات الواسعة لصاحبها"[1].

تعتبر عائدات[2] بيت المال من أهم موارد البايلك في العهد العثماني حيث كانت تمتلك حصة الأسد من مداخيل خزينة الدولة، حيث أفرد لصندوقها ثلاث سجلات يحتفظ بها العادل والخوجة، واكتساب مكانتها يرجع إلى توفيرها أموال وثروات تسد عجز الخزينة وتساهم في دفع أغلب أقساطها، حيث ذكر حمدان خوجة أن أموال بيت المال تنتقل إلى الخزينة كلما بلغت 50ألف فرنك[3]، وقد حاول الأتراك إشراك الجزائريين في بعض هذه الأعمال إلا أنهم أبوا لخوفهم من تحمل المسؤولية[4]، ويتحصل بيت المال على هذه الثروات من مصادر مختلفة منها:

– الأملاك العقارية المتنوعة التابعة للبايلك، ويمكن القول أن قسما كبيرا من ثروات بيت المال يوفره هذا النوع من الأملاك حيث توجد إحصائيات تقول بأن تلك الأملاك تناهز 5ألاف بناية بمدينة الجزائر وحدها، يقدر ثمنها ب40 مليون فرنك[5].

– تتولى هيئة بيت المال تركات جميع الأشخاص الذين يتوفون أو يطول غيابهم فيحسبون في قائمة الموتى ولا يؤذن بدفن أي ميت إلا بأمر من المالجي، ويقوم الأولياء بتقديم المعلومات المتعلقة بالمتوفى[6]، بعد تأدية حقوق الورثة، وبعد دفع مصاريف تجهيز ودفن الميت والصدقات التي تقدم وأجور الموثقين والكتاب ومصاريف البيع العام بشرط عدم تجاوزها 7% ، وأيضا عدم مجاوزة ما تسمح به الشريعة الإسلامية وهو الثلث، حيث تقدر هذه الأموال في أواخر القرن الثامن عشر بعدة ملايين

---

1 لنوار صبرينة، آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع 26، جامعة بابل، أفريل 2016م، ص91-92.

2 هناك فرق بين العائدات والعوائد، فالعائدات تدل على الضرائب المالية والعينية التي تؤدى إلى خزينة الدولة وتمول بيت المال والأحباس، بينما العوائد لفظ شاع استعماله محليا وأصبح له دلالة محددة وهو عبارة عن نوع من الضرائب والعطايا كان يساهم بها الأهالي في مواسم معينة وبكميات محددة، للمزيد أنظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...ص98.

3 ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ،المرجع السابق، ص98.

4 حمدان خوجة، المرآة، ص88.

5 نفسه .

6 عائشة غطاس، الحرف والحرفيون...،المرجع السابق، ص124.

بالفرنك[1]، وإذا كان الميت أجنبيا أو غريبا أو مجهول...فحينها يتم بيع التركة بالمزاد العلني وتحتفظ بالقيمة المستخلصة كوديعة مقدسة، ويودع المبلغ في صندوق عمومي ويسجل مقداره في ثلاث سجلات ولا يتصرف فيه إلا بإذن شرعي[2].

ومن المؤكد أن ضخامة هذه التركات تعود إلى رفاهية أفراد الجالية التركية، حيث أن كثيرا من الأتراك يعيش حياة العزوبية، والثقة التي يضعها الأهالي في بيت الودائع العمومية وقد أدى هذا إلى إيداع كثير من الناس أموالهم وثرواتهم فيها خوفا من المصادرة والتغريم، وقد نتج من هذا استفادت بيت المال من هذه الودائع في الحالات الشرعية التي تسمح باستغلالها في الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية والثقافية[3].

ومما يمكن ذكره بهذا الصدد أن الخزينة قد تراجعت في الفترة الأخيرة وهذا حسب الإحصاءات حيث يقول وليام شالر: "...في بداية القرن التاسع عشر بدأت الخزينة الجزائرية تتعرض للتراجع المالي مما سبب عجز لميزانية الدولة الجزائرية بسبب الإنفاق المالي المتعدد خاصة الجانب العسكري منه"[4].

3- عوائد سكان المدن:

تعتبر من أهم العوائد المفروضة على سكان المدن، ويعبر عنه عند الأهالي بضيفة دار الباي وبضيفة دار السلطان[5]، تؤخذ الأولى من سكان المدن التي لا تمتلك نوبة معسكرة تتراوح بين 800و 2000ريال يضاف إليها 14 حصانا، بينما ضيفة دار السلطان تقدم للأغا من شيخ البلد، وهي أهم من الأولى ويكمن اختلافها من مدينة إلى أخرى، حيث تبلغ في المدن المتوسطة مثل "دلس" 350بوجو[6] وفي المدن الرئيسية 3000بوجو كالمدية.

4- الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى:

---

1 ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...،ص99 .

2 عائشة غطاس، نفسه، ص 124.

3 ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...،ص 99.

4 شالر وليام، مذكرات القنصل وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، 1816-1824، تع وتق وتعريب إسماعيل العربي، ش و ن ت، الجزائر 1982م، ص61.

5 تعرف أيضا بضيفة خير الدين بربروسة، واضع أسس الإيالة وتنظيماتها العسكرية، أنظر: سعيدوني، النظام المالي...ص99.

6 هذه المساهمة التي تتكفل بتقديمها مدينة دلس هي ثمن 250قطعة قماش، أنظر: سعيدوني، النظام المالي، ص100 .

ترجع أصولها إلى الجزية المفروضة على أهل الذمة الساكنين في البلاد الإسلامية مقابل الحفاظ على أمنهم وصيانة معتقداتهم، ويتم التكفل بهذه الرسوم أمين جماعة أهل الذمة نيابة عن أفراد قبيلته بمقدار قرش[1] واحد لكل فرد، إضافة إلى ترضيات التي يقدمها أغنياء اليهود وهذا للاستفادة من الامتيازات التجارية، مما يضخ للخزينة مبالغ ضخمة[2].

ثانيا: الموارد البحرية:

يعتبر النشاط البحري في الفترة العثمانية من أهم مصادر الدخل وعاملا مهما لاقتصادها، خاصة في القرنين 16م و17م، باعتباره نشاطا مشروعا حيث يشمل فدية الأسرى الأوروبيين[3]، ويعتبره الكثير من المؤرخين المحدثين من المهن الرابحة ويشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والخزينة[4]، تنال الإيالة منه حصة من السبع إلى العشر وتحظى ب 12% من أسعار السفن المحتجزة حيث تضع الإيالة الأسلحة المصادرة في عمليات الجهاد البحري تحت تصرفها، كما تنال قسطا وافرا من المبالغ التي تدفع لافتداء الأسرى[5].

لقد كانت الجزائر تتلقى مبالغ مالية معتبرة من الدول الأوروبية مقابل سلامة سفنها في الحوض المتوسط، إضافة إلى ثمن عقد المعاهدات بين الطرفين الذي كان مرتفعا، فخلال القرن الثامن عشر كانت جميع الدول الأوروبية التي تمارس الملاحة في البحر الأبيض المتوسط تدفع ضرائب تتراوح قيمتها بين 30ألف و100ألف دولار سنويا، حيث يعتبر هذا دليل على القوة والهيبة التي كانت تتمتع بها

1 قروش: الاسم الذي أطلق على المسكوكات الأجنبية المستعملة أو المتداولة في الدولة العثمانية، إن كانت ذهبا أطلق عليها قرش أحمر، ولها عدة أنواع:1. القرش الأسود: ويطلق على العملة الألمانية والإسبانية، 2. القرش الأسدي: عملة هولندية تساوي ثلث الذهب العثماني، 3. قرش سوليا: وهي العملة الفضية للويس الحادي عشر، وقرش بوليا التابع لمنطقة في جنوب إيطاليا، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك القرش العثماني الذي استخدم في نهايات القرن السادس عشر ميلادي وكان مساويا لثمن أقجة، وقدا رتفع سعره في القرن الثامن عشر إلى مئة وعشرين اقجة.

2 نفسه، ص100.

3 لمقدم عمر، جوانب من التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد03، العدد02، ديسمبر 2019م، ص 390.

4 آجقو علي، المرجع السابق، ص349.

5 ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، ص106.

السلطة في تلك الفترة[1]، وما قاله شالر يؤكد ذلك حيث قال:" أن الأتراك كانوا يعتمدون على القرصنة لتكون المورد الأساسي لحكومتهم ...وساعد على ذلك ضعف الدول المسيحية البحرية الأوروبية ...فإن هذه الدول قد أمدت الأتراك بما يرضي حاجاتهم حتى سنة 1581م"[2]، وقد كانت هذه الدول تدفع الإتاوات عن طريق قناصلها المتواجدين بالجزائر[3].

إضافة إلى ضريبة نسبية تفرض على البضائع والسلع المستوردة أو المصدرة على ظهر السفن والمحددة ب5.12% على الواردات و2% على الصادرات، ويضاف إلى هذه الرسوم الجمركية المبالغ فيها التي تدفعها السفن مقابل الاسترشاد بالمرسى، وهي 12 فرنك عن كل سفينة، أو تتكفل بمنحها للرياس المستأجرين لمصاحبة السفن، كذلك هدايا قائد المرسى مثل الهدية الإلزامية المعروفة بحق البشماق والتي تقدر ب 4 ريال التي ينالها عند زيارته للسفن الأجنبية[4].

أما بالنسبة للكتاب الغربيون الذين وصفوا هذا النشاط البحري بالقرصنة، إذ تم تسليط الكثير من مؤرخيهم الضوء على قراصنة شمال إفريقيا خاصة الجزائر ليس بسبب قوتهم وبراعتهم في هذا الجانب فحسب، بل بسبب نشاطهم ضد السفن الأوروبية إذ سببوا الكثير من الأزمات والمتاعب لعدة دول أوروبية، ونقلو معهم الكثير من الأسرى إلى موانئ شمال إفريقيا[5].

تقهقر الجهاد البحري نسبيا وتراجع بداية من القرن 18م، رغم فترة الازدهار القصيرة التي عرفها نشاط البحارة الجزائرية في السنوات الأولى من القرن19م بفضل جهود رياس البحر كأمثال الرايس حميدو[6]، إذ ساهم في تغطية العجز المالي للإيالة لمدة تفوق العشر سنوات بين سنتي 1805

1 أمير يوسف، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830م، مجلة قضايا تاريخية، ع1، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2016م، ص60-61.

2 شارل وليام، المرجع السابق، ص.

3 وحيد خينش، المرجع السابق، ص19.

4 سعيدوني، النظام المالي...،ص 104.

5 مقصودة مُحَمَّد، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني(1519-1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014م، ص37.

6 من أشهر غزواته البحرية، الاستيلاء على السفينة البرتغالية "لوسين" في 8 ماي 1802م، مما وفر للخزينة أرباحا بلغت 166.246ريالا أي 19.423.125فرنكا. أنظر: سعيدوني، النظام المالي...، ص106.

و1815 بأرباح الجهاد البحري التي بلغت 8ملاين فرنك[1]، ويرجع هذا التراجع إلى عدة أسباب أهمها:

- قدم وحدات الأسطول الجزائري وضعفه وفقدانه السيطرة على ساحل البحر الأبيض المتوسط كما كان سابقا.
- الحملات المتكررة التي قادتها الدول الأوروبية ضد الجزائر خاصة في القرن 19م منها

حملة " اللورد اكسموث" 1816م التي تعتبر السبب الرئيسي في القضاء على الانتعاش التي عرفته البحرية مطلع القرن التاسع عشر[2] حيث تحطمت فيها أغلب السفن، ومعركة نافرين 1827م التي خسرت الجزائر فيها أغلب أسطولها[3].

- الحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية من سنة 1927إلى 1830م[4].

المبحث الثاني: وجوه الإنفاق

بعد سردنا لأهم موارد البايلك أو الخزينة سنحاول استعراض وجوه الإنفاق التي تقوم بها الخزينة الجزائرية على العديد من المجالات باعتبار ذلك جانبا مهما من المعاملات المالية وارتباطها بأجهزة الدولة، من الأجور وتسديد رواتب الموظفين، كما يتم إنفاق جزء من أموال الخزينة في الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية المختلفة[5]، وما تحتاجه السلطة من المقتنيات التي يتم استيرادها من الخارج[6]، فنذكر بعض المصاريف العامة ثم ننتقل إلى النفقات الأخرى، فقد كانت المصاريف العامة كما يلي:

---

1 ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، ص107.

2 وحيد خينش، المرجع السابق، ص 18.

3 عن هذه الخسائر نشير هنا خاصة إلى معركة ليبانطو أو ليبانت البحرية الشهيرة والتي وقعت في 07أكتوبر 1571م بجنوب بلاد اليونان بين الحلف الأوروبي المسيحي و أساطيل الدولة العثمانية بما فيها الأسطول الجزائري، وذلك بدافع الانتقام من سيطرة العثمانيين على قبرص التي كانت تابعة للبندقية، تكبد الأسطول العثماني والجزائري في هذه المعركة خسائر فادحة، فقد أغرق الأوروبيون 94 سفينة من بينها 30سفينة جزائرية واستولوا على 130سفينة أخرى عليها نحو 300مدفع و30ألف رجل، ولم يسلم من بين 208سفينة عثمانية سوى 92 فقط، هذا وتجدر الإشارة إلى عديد الحملات التي شنت على الجزائر أواخر العهد العثماني نذكر منها خاصة حملة الولايات المتحدة الأمريكية 1815م.للمزيد أنظر: مقصودة مُحَمَّد،...نفسه، ص 38.

4 آقجو علي، المرجع السابق، ص349.

5 سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص121.

6 علي آقجو، المرجع السابق، ص351.

جدول رقم (02):[1] المصاريف العامة للإيالة سنة 1822

المبلغ	الخدمة المقدمة في السنة
24.000دولار	تكاليف اليد العاملة وفنيي ورشات بناء السفن.
60.000دولار	مشتريات الخشب والذخيرة والمخزونات الأخرى لأغراض بحرية.
75.000دولار	مدفوعات ضباط البحرية ورجال البحر المنخرطين.
700.000دولار	الدفع السنوي لكل الدرجات العسكرية.
859.000دولار	مجموع الخدمات

ومن المرافق التي كان لها أثر إيجابي في البلاد والحفاظ على كيانها الدولي مرافق الدفاع عن الحصون والأبراج والثكنات، فقد جاء أن الدفاع عن وهران سنة 1792م، استلزم إقامة العديد من المتاريس تكلفة الواحد منها 4.000ريال[2].

أولا: جرايات الجند

تعتبر جرايات الجند إحدى التكاليف التي تواجه الخزينة العامة بانتظام وتكون من النقود والعين في آن واحد[3]، وهي إما أجور شهرية أو منح فالأجور الشهرية تنفق على الجند كل شهرين، وتعرف بالجرايات الصغرى، إذ تخص قسما من الجند فحسب، بينما بقية أفراد الجيش لها موعد سنوي لقبض جرايته يعرف بالجرايات الكبرى.

تصرف أجور الجند طيلة أشهر: محرم، وجمادى الأولى، ورجب، ورمضان، وذو القعدة، في كل أيام الأسبوع ما عدا يوم الجمعة ويترأس حفل توزيع الجرايات أغا الهلالين وتصرف الجرايات بعد المناداة على الفرق حسب نظام دقيق، وحدد وليام شالر تكاليف الجند سنة 1822م ب70.000

1 سبنستر ويليام ، الجزائر في عهد رياس البحر، المرجع السابق، ص152.

2 وحيد خينش، المرجع السابق، ص22.

3 نفسه، ص21.

دولار[1]، وتوجد أيضا مكافآت طارئة تكون عند تنصيب الداي منصب جديد أو انتصار في حرب أو عند تعبئة الجنود في حال وجود معارك[2].

وزيادة على هذه الامتيازات هناك مساعدات تقدم لطائفة من الجند، حيث تتحصل بمقتضاها على بعض المواد الغذائية بثمن منخفض، كاللحم الذي يباع للجنود بثلث الثمن، والخبز الذي يوزع عليهم بمعدل أربع خبزات لغير المتزوج والمتزوج يعفى من هذا الامتياز[3]، إضافة إلى ثماني أرغفة للضباط من صف البلوك باشي، كما تتمتع هذه الفرقة أيضا بالمواد التي تصنعها النقابات المهنية بسعر رمزي ويعطى لهم الحق بالتمتع بضيافة أهل المدينة التي تقيم بها الحامية، ومما يمكن ملاحظته هو أن الأجور كانت تخضع لاعتبارات تؤثر عليها مثل عدد الجنود والأقدمية في الخدمة كما هو الحال في واقعنا تماما[4].

ثانيا: رواتب الموظفين

تنوعت رواتب الموظفين لاختلاف أعمالهم ومجالاتهم في الخدمات بالمؤسسات الدينية والثقافية والقضائية، والعمال المشتغلين في الورشات البحرية والأعمال العمرانية والخدم الملحقين بقصر الداي ودواوين الحكومة والجيش[5]، ويعتبر الجيش أهمها إذ تكلف المحلة التي سيتم ذكرها لاحقا وما تقوم به من جباية للضرائب نفقات كبيرة على الخزينة فالمصاريف التي كانت تخصصها كانت أكبر مما تحققه الموارد التي تجنيها[6].

1- رواتب الجند:

يعتبر الجند في الإيالة الجزائرية القاعدة الأساسية لها حيث بهم يتم ضبط البلاد والحفاظ على خدماتها الأساسية في شتى المجالات حيث تكون رتبهم مختلفة حسب المهمة ورواتبهم كذلك، فنبدأ

1 وليام شالر، المرجع السابق، ص 61.

2 علي آجقو، المرجع السابق، ص351.

3 بن شعبان فريال، المؤسسة العسكرية في الجزائر خلال العهد العثماني- الجيش الانكشاري نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة المسيلة، 2019-2020م، ص22.

4 ناصر سعيدوني، النظام المالي...،المرجع السابق، ص124.

5 نفسه، ص 129.

6 قوري بشرى، المرجع السابق،ص 121.

مثلا برواتب اليولداش[1] حيث يسجلون في دفتر الرواتب وتحدد قيمة رواتبهم الأولية ب8 صائمات وتعتبر بالراتب الأدنى ويقوم بدفعها خوجة دفتر، أما في محتويات دفتر التشريفات فإن السلطة العثمانية حددت رواتب الأوجاق من الكراغلة والعثمانيين ب 14 صائمة أي 2.5ريال وتزداد بعد ذلك خلال 6 أشهر وتتضاعف كل سنة بصائمة[2]، نذكر مثلا معلم السفن ينال عن كل سفينة جديدة يتم صنعها بوجو واحد عن كل مجداف بها ويأخذ عن كل سفينة تنزل البحر100ريال كذلك قبطان تلك السفينة 100ريال هو الآخر، أما العامل الأجير في بناية المنازل 5 فلوس و4 أرغفة خبز أسود، وقد ورد في سجلات البايلك بأن أجرة عامل لمدة أسبوع تصل إلى 25.23ريالا[3].

أما أعلى سقف للرواتب فيقدر ب 80صائمة أي 15 ريال حيث يكون من حظ الضباط والموظفين الذين يمثلون هرم السلطة في الديوان، وهذا ماذكره "مُحَمَّد صالح العنتري" في تدوينه لأحداث زمانه عن رواتب جند الانكشارية إذ قال: " إن الرجل العسكري في ذلك الزمان له راتب سنوي يأخذه من دار الباشا بمدينة الجزائر كل سنة، أعني من خزينتها قدره 100ريال"[4].

كما تذكر سجلات البايلك أن المرتبات الشهرية للقائمين بالوظائف الدينية كانت متفاوتة، فالخطيب يتقاضى 5.15ريال، والإمام يتقاضى 5.1ريال، والمدرس يستلم 25.7، ويمكن أن نستنتج أن هذه الأعمال لا تكلف خزينة الدولة إلا مصاريف وأعباء مالية متواضعة مقارنة بأجور الجند و مع ذلك تعتبر من وجوه الإنفاق الأساسية وذلك لكثرة المساجد ففي مدينة الجزائر وحدها يبلغ عدد المساجد 106مسجد، وفي مدينة قسنطينة نجد 86مدرسة ابتدائية و35 مسجد و7 مدارس عليا و16 زاوية[5]، ونذكر أن في المواسم المتعلقة بالأعياد الدينية كشهر رمضان وعيد الفطر تتضاعف رواتب الجند إلى ضعفين، وحتى خلال المراسيم الحكومية المتعلقة بتنصيب الداي[6].

1 يولداش: تتألف كلمة يولداش من "يول" وتعني الطريق و"داش" ومعناها الأداة، للمزيد أنظر: حسان كشرود، ص50.

2حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية1659-1830، مذكرة ماجستير، تاريخ حديث تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008م،ص 70.

3 سعيدوني، النظام المالي...المرجع السابق، ص131.

4 العنتري مُحَمَّد صالح، مجاعات قسنطينة، تح وتق رابح بونار، ش، و،ن، ت، الجزائر، 1974م، ص36.

5 ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...،ص124 .

6 حسان كشرود، المجع السابق، ص71

هناك بعض القلاقل التي تقع أحيانا في دفع رواتب الجند حيث تقع صراعات استثنائية المشكل أنها تنعكس على الاستقرار الأمني للبلاد مثل ما وقع "للداي أحمد" سنة1815م حيث كان يبذر أموال الخزينة وتماطل في دفع رواتب الجند فكان مصيره الاغتيال على أيديهم ليخلفه بعده " الداي عمر بن مُحَمَّد" والذي دفع تلك الرواتب بحكمة وأرسل للسلطان محمود الثاني في الأستانة يوم 16 ماي 1815م:" كنا نسدد الأجور كل شهرين، أما اليوم فإن تسديد إتاواتهم تتم مرة كل 4 أشهر بالنسبة للبعض و6 أشهر بالنسبة للبعض الآخر"[1].

2- رواتب كبار الموظفين:

أ- الداي: ننتقل إلى رواتب أصحاب السلطة العثمانية في الجزائر، ورواتبهم تحدد برتبهم و الأقدمية والخدمات التي يديرونها ويقدمونها للدولة دون التطرق إلى أنواع خدماتهم ومهامهم وكيفية تنصيبهم في الأجهزة الإدارية، فتعتبر رتبة الداي الأعلى أجرا في الإيالة فنذكر مثلا الداي" الحاج مُحَمَّد باشا" الذي حكم ما بين 1671م إلى 1682م كان أجره السنوي حوالي 106بتاك شيك إلا أن ذلك لا يقارن بالأموال الضخمة التي يجنيها من الهدايا والعوائد وغيرها[2].

ب- الباي: إن تعيين الباي متعلق مباشرة "بالداي" وأحيانا يتم اختياره من طرف أهل البلد بشرط أن ترضى عنه سلطة الديوان، أما شروط تعيين الباي قائمة على التفويض و الالتزام الذي أقره الداي، حيث كان بعض بايات التيطري يشترون مناصبهم 60000نقد بوجو وعدة هدايا، ومن مهام الباي في الحكم العثماني بهياكله الإدارية وموظفيه والانكشارية، وبعد أداء الدنوش يقوم الباي بمراسيم وداع الداي ويهديه اثنان من الخيل ومكحلة مذهبة ويطغانا ذهبيا وجواهر وأثاثا مرصعا بالحجارة الكريمة...، كما يستفيد الباي من بعض عوائد الضرائب التي تكون في نطاق بايلكه، ممثلا بايات قسنطينة كانت لهم مداخيل تقدر ب20000بوجو[3].

ثالثا: نفقات بيت المال:

1التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي(1816-1871م)، ط1، الدار التونسية للنشر، 1982م، ص237.

2 حسان كشرود، نفسه، 149.

3 حسان كشرود، المرجع السابق، ص151.153.

يكمن نشاط بيت المال في الاعتناء بتسيير أملاك عائدات اليتامى والغائبين وضمان حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية، ومن هذا الجانب اكتسب بيت المال صبغة حكومية بما تقدمه من عون للخزينة ومساهمتها في وجوه الإنفاق بما تتكفل به نيابة عن خزينة الدولة وتتوزع على الشكل التالي:

- إخراج الصدقات وتوزيعها على الفقراء أسبوعيا إذ يستغلها 200فقير، مما يكلف صندوق بيت المال مابين 15 و20 بوجو[1].
- تقديم الهدايا إلى الداي وكبار الضباط وخدم القصر في المواسم والأعياد.
- التكفل بدفن فقراء المسلمين فيكلف كل تجهيز ميت ما بين 6 إلى 8 بوجو، مع دفع أجور أسبوعية تقدر ب 5.2بوجو لمهمة حفر القبور، و2 بوجو للمرأة المكلفة بغسل أموات النساء.
- المساهمة في نفقات التركات كإعطاء 7%من التركة للموثق والكاتب.
- تخصيص جزء من الأموال لعتق بعض المسلمين المأسورين في الدول الأوروبية، والملاحظ أن هذا العمل تناقص في الفترة الأخيرة من العهد العثماني بسبب سكوت المصادر عن الإشارة إلى عمليات افتداء الأسرى المسلمين[2].

المبحث الثالث: الخزينة المالية

لقد حاولنا في هذا المبحث إعطاء صورة عن طبيعة عمل الخزينة المالية للإيالة، ويمكن أن نوضح أن الأوضاع المالية ساهمت في فرض تنظيم اجتماعي خاص بالمدن الجزائرية لأن الأتراك كانوا طبقة عسكرية حاكمة منتفعة ماديا بالحكم السائد للنظام، ويمكن أن يلاحظ من خلال ما سنذكره أن سكان الأرياف قد نال بعضا منهم امتيازات بسبب العمل لصالح النظام المالي.

أولا ثروات الخزينة:

1 حسب المعلومات الواردة في المؤسسات الفرنسية فإن هذه الصدقات تقدر ب 720فرنكا، أنظر سعيدوني النظام المالي، ص132.

2 سعيدوني، نفسه، ص133 .

نورد فيما يلي تقديرات تقريبية لثروات الخزينة أساسها معلومات الرحالة ورجال الجيش الفرنسي وأول هذه التقديرات نستنتجه من حمولة البغال التي استعملت في نقل ثروات الخزينة، نأخذ كمثال سنة 1817م، والحمولة كانت تزن أنذاك ثلاثة قناطير، وتذكر المصادر أن عدد الحمولات بلغت 76حمولة ذهبا أي ما يقدر ب 34.492.469فرنك، إضافة إلى قيمة كبيرة للفضة والتي قدرت ب 140حمولة وتساوي 30.544.000فرنك، زيادة على ثمن الجواهر والحلي والشياه الثمينة والمقدرة ب: 3.500.000فرنك، وبذلك تكون مجمل ثروات الخزينة حسب هذه التقديرات 68.537.269فرنك [1]

يمكن أن تكون هذه الإحصائيات مبالغ فيها من حيث العدد إذ أن البغال لا يمكن قياس حمولتها ب ثلاثة قناطير كما لا نستطيع تأكيد هذه الحمولات، إذ أن المبالغ التي قومت بها الخزينة سنة 1817م، اعتمد فيه على السعر المعمول به سنة1830م دون النظر إلى التغيرات التي طرأت على الأسواق ونسب التضخم في مدة تقارب 13سنة، إضافة إلى التذبذبات الاقتصادية جراء الحروب والمعارك التي كانت بين الجزائر وأوروبا، أما بقية التقديرات الأخرى للخزينة تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية.

فمن التقديرات التي فيها شيء من الشك ما كتب من طرف "شاو"[2] ان ثروات الخزينة تبلغ 40مليونا من القروش أي ما يساوي مليون فرنك ذهبا، إضافة إلى مذكرة "غوراي" المؤرخة سنة 1991م التي تم تقدير احتياطي الخزينة فيها أكثر من 100مليون تورنو[3].

جدول رقم (03): هو جدول [4]عام يقدر ثروات الخزينة في فترات مختلفة:

المصادر المعتمدة	مقدار ثروات الخزينة	ملاحظات

1 سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص168.

2 مما ينقص من قيمة صحة هذه المعلومات عودتها إلى فترات متقدمة، لأن السيد شاو نفسه مكث في الجزائر بين سنتي 1720و1732م، وإن كانت هذه التعديلات على كتابه ماك كارثي عندما قام بترجمة كتابه إلى اللغة الفرنسية وذلك في سنة 1830م، أنظر: سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 169.

3 نوع من العملة الأجنبية كان استعمالها شائعا في الجزائر خلال القرن 18، وهي احدى عملات المدن الإيطالية التي كان يستعملها الإسبان في تعاملاتهم، أنظر: سعيدوني، نفسه، ص 169.

4 تم أخذ معلومات هذا الجدول من نصر الدين سعيدوني، نفسه، ص 172-173.

السيد " شاو"	40.000.000قرش	حسب "ماك كارثي تقدر ب200مليون فرنك
السيد "راينال"	100.000.000ج	أغلبها من ذهب وفضة وحجارة كريمة، تقدير سنة 1790م
السيد " قرسي"	أكثر من 100.000.000تورنو	يعود هذا التقدير إلى سنة 1791م.
" ميرل"	68.537.269فرنك	رغم أنه غير معاصر إلا أن تقديره يعود إلى سنة 1817م.
"شالر" " دوفال"	130.000.000ق مستعمل 160.000.000فرنك ذهبي	يعود هذا التقدير لثروات الخزينة سنة 1822م.
"كليمون طونير"	تقارب 150.000.000ف	//
"دوبورمون"	أكثر من 80.000.000ف	بالإضافة إلى الغنائم الأخرى من الحملة الفرنسية التي تبلغ 100مليون فرنك.
وثائق سويدية	40.000.000ق مستعمل	//
"لابي أورس"	تقارب 50.000.000ف	//
"فاندان"	لا تتعدى 14.000.000ف	//
اللجنة الخاصة لمراقبة ثروات الخزينة	48.684.527.94ف	//
"القبطان ماتيري"	43.396.598ف	بدون تقييم الودائع والسبائك.

ومما يمكن استنتاجه من هذه التقديرات أن الخزينة تحتوي على ثروات من الأموال التي لها أهمية كبيرة على الحياة الاقتصادية والمالية والإدارية للبلاد، وقد توصلت الخزينة لبلوغ هذا القدر من

الثروة بفضل سياسة رشيدة تتصف بالاقتصاد في النفقات وتقليل المصاريف وتطبق نظام صارم1، بسبب ما كانت تعانيه الدولة في بعض الفترات من المجاعات والأوبئة والركود الاقتصادي2.

ثانيا: موظفو الخزينة

الداي: يعتبر إشرافه على على الخزينة معنوي فقط حيث يتمثل في مراقبة النشاط المالي من دفع أجور الجند وتحديد أسعار السلع والمنتجات ومعاقبة المتخلفين، مع القيام بتقييم العملات، إذ يحضر في جلسات الديوان صباحا والقيام بتدوينها مساء، كما يتحصل على أموال وهدايا قيمة وثمينة في ذلك المنصب وقد ذكرنا هذا سابقا[3] إضافة لعقده الاتفاقيات الدولية واستقبال البعثات الدبلوماسية وإعلان الحرب وإبرام معاهدات السلام[4].

الخزناجي: هو الحارس الأعلى لأموال الخزينة كما يشرف عليها، يمكن أن نصفه بوزير المالية في وقتنا، ويتمتع بمكانة عالية داخل الدولة، إذ يعتبر الشخصية الثانية المؤهلة لتشغيل منصب الداي حال بقائه شاغرا، وتجد شروط يجب أن تتوفر فيه ليخول لذلك المنصب مثل أن يكون تركيا ومثقفا مع كونه مخلصا، لأن سلطته تشمل جميع الشؤون المالية، وهذا من خلال مراقبة المداخيل في كامل أرجاء البلاد، ولا يمكن لأحد التصرف في مال دون علمه لأن بحوزته سجلات الإيرادات والنفقات وهو الوحيد الذي يحق له الاحتفاظ بمفاتيح الخزينة. ويعين الخزناجي بعض الموظفين من داخل البلاد أي جزائريين ويطلق عليهم "الصبايحية" توكل لهم مهمة عد النقود الداخلة والخارجة من الخزينة، مع إدارته للأملاك المصادرة داخل المدينة[5]، أما العقارات والأملاك التي تكون خارج المدينة فكانت لخوجة الخيل[6].

---

1 سعيدوني، النظام المالي...، ص173.

2 تعرضت الجزائر في السنوات التي سبقت الاحتلال إلى القحط والمجاعات، مثل القحط الكبير الذي وقع سنة1800م، ومجاعة 1809م، وطاعون سنتي 1817و1819م، أنظر: نفسه، ص173.

3 علي آجقو، مؤسسة الخزينة...، المرجع السابق، ص342.

4 توفيق دحماني، الضرائب...، المرجع السابق، ص 88.

5 علي آجقو، نفسه، ص343.

6 توفيق دحماني، نفسه، ص204.

المكتابجي أو المقطاجي: ويسمى أيضا بالأفندي وهو كاتب الدولة الأول، يحرص على مراقبة الكتاب الآخرين بما فيها من مبالغ مالية وقوانين عسكرية ورتب والأجور الخاصة بالانكشارية كما يشرف على السجلات المالية للدولة، ويساعده ثلاث أشخاص في مهامه فالأول يشرف على الحسابات الخاصة بالدولة وآخر يقوم بالمحاسبة الخاصة بالجنود والأخير مهمته الإشراف على حسابات الجمارك وغالبا ما يكون صاحب هذا النصيب من الوجهاء[1]، ويكون الخوجة الذي يعينه الداي مهمته الكتابة في المحال لأسماء الفرق والقبائل المعينة، مع ضبط القيم والمقادير المالية[2] .

أمين السكة: يساعد الخزناجي ويكلف بمراقبة ضرب النقود الذهبية والفضية والنحاسية ويشرف أيضا على انتقاء الذهب والفضة، ومن الملاحظ أن اليهود الموظفون الوحيدون في أعمال دار السكة، ومن مهامه أيضا تقدير قيمة المجوهرات ووزنها والقيام بفحصها للتأكد منها.

وكيل الحرج: مهمته تسجيل غنائم جهاد البحر، والصايجي هو المسؤول عن عد النقود الداخلة والخارجة.

ومما يلي نستنتج أن:

- ✓ إعادة النظر في أن الخزينة المالية كانت تعاني عجزا ماليا في فتراتها الأخيرة كما ذكر شالر وبعض الكتاب الذين اعتمدوا على معلوماته.
- ✓ أن ثروات الخزينة التي دار الجدل حولها والنقاش كانت دافعا ومحركا لأطماع ودسائس الدول الأوروبية التي كانت تنتهز الفرص للقض عليها.
- ✓ كانت مهام الموظفون في الخزينة والجنود مضبوطة وواضحة إلى حد بعيد مما يعطي هيبة ومكانة للدولة.
- ✓ كل قرش يدخل أو يخرج من الخزينة مهما كان نوعه يكون مضبوط ومحسوب في سجلات خاصة.

1 علي آقجو، المرجع السابق، ص 344.

2 قوري بشرى، المرجع السابق،ص 35.

الفصل الثاني: تشكيل المحلة وعناصرها

المبحث الأول: تنظيم المحال

المبحث الثاني: أنواع المحال

المبحث الثالث: عناصر المحلة

المبحث الأول: تنظيم المحال

تعتبر مؤسسة المحلة في الجزائر من أهم المؤسسات العسكرية و الإدارية خلال الفترة العثمانية، فقد كان لها دور كبير على استقرار البلاد وانعاش الاقتصاد المحلي في شتى الجوانب وكذلك الجانب السياسي، فقد كان لها دور كبير في هذا المجال حيث كانت هي الواسطة بين السكان والإدارة العثمانية فقد نشطت في كامل الإيالة الجزائرية شرقا وغربا شمالا وجنوبا وقد كان لها عدة أدوار تقوم بها من جمع الضرائب[1] وتوفير الأمن في البلاد ومعاقبة المتخلفين عن أداء ما يلزمهم من دفع الضرائب أو التأخر في سدادها، وقد نشطت في بايلك الشرق أكثر من البيالك الأخرى فقد كانت هناك حركية مزدهرة وتجارة رائجة مقارنة ببايلك التيطري وبايلك الغرب، فما هي محلة جمع الضرائب ؟ وما هي أنواع تلك المحلة؟ وما العناصر التي كانت تقيم هذه المحلة؟

أولا:تعريف المحلة

أخذت كلمة محلة من الفعل حل أي نزل نزل به، حل والحلول والنزول حل يحل حلا، فالمحل هو نقيض المرتحل و المحل هي الآخرة والباقية و المرتحل الدنيا، حيث يقول قيس بن الخطيم:" تحل بنا لولا نجات الركائب" أي تجعلنا نحل ،2 وبالتالي هي مكان حلول القوم أو نزولهم 3 حيث يقول الله عزو وجل في محكم تنزيله: ﴿ ...وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ۚ ﴾ **البقرة[196]**

أي الموضع الذي يحل فيه نحره والوقت الذي يحل فيه نحره.

ويقصد بالمحلة أيضا الموضع الذي يحل فيه ويكون مصدرا وكلاهما بفتح الحاء لأنهما من حل يحل أي نزل، وإذا قلت المحلة بكسر الحاء فهو من حل يحل ، والحركة هي عكس ونقيض الثبوت

1يمكن تعريف الضريبة على أنها أداء مالي واجب على أفراد معينين ويتم ذلك عن طريق القوة، وبشكل نهائي ودون مقابل وذلك بهدف تغطية نفقات الدولة ، وتحقيق أهداف سياستها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، للمزيد أنظر: مُحَّد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2014-2015م، ص4-5. .

2 ابن منظور، لسان العرب، ط ج، تح عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف، مصر، د س، ص.972

3 قوري بشرى، نظام المحلة، المرجع السابق، ص10

والجمود وهي بمعنى الترحال والتجوال[1]. وجمع المحل محال ويقال محل ومحلة بالحاء منزل ومنزله ويقصد بها بكسر الحاء فهي تقع على موضع الزمان ويقال حللت برجل وحللته ونزلت به، ويقال أيضا أحل فلان قومه وأهله بمكان كذا وكذا أي نزل بهم فالمحلة هي منزل القوم[2].

أما بالنسبة للتعريف الاصطلاحي للمحلة فقد أطلق على الجهاز العسكري والسياسي الذي كان سائدا في بلاد المغارب من الجزائر وتونس والمغرب منذ عهد المرابطين[3] ثم عهد الموحدين[4]حيث برزت مصادر المحلة كمؤسسة عسكرية جبائية وفي نفس الوقت كنمط للسلطة المتجولة[5].

فالمحلة في العهد العثماني عبارة عن فرق من الجيش الانكشاري[6]، التي تتوجه إلى البايلكات الثلاث[7]، من أجل جباية الضرائب أو معاقبة القبائل الثائرة وعادة ما تخرج في شهر أفريل من كل عام

---

1 دلندا الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، 2003، ص130.

2 ابن المنظور، المصدر نفسه، ص973-974.

3المرابطين: 472-539هـ تأسست دولة المرابطين على يد صنهاجة وكان امتدادها من المحيط الأطلسي غربا إلى نهر السنغال جنوبا وامتدت بمحاذات مملكة أخرى إلى أن سيطرت على الأندلس ومن أبرز قاداتها يوسف بن تاشفين الذي أسس مدينة مراكش وجعلها عاصمة للدولة وسيطر على الأندلس بعد معركة الزلاقة إلا أنها لم تدم طويلا وسقطت عاصمتها بيد الموحدين539هـ-1145م. للمزيد أنظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م، ص38-39. وقوري بشرى، الرجع السابق، ص 11.

4الموحدين: تأسست دولة الموحدين على يد المهدي بن تومرت 515هـ/1146م هدفت إلى تحقيق دولة قوية بالمغرب الإسلامي ومحاربة الفساد، شملت دولة الموحدين المغرب العربي وامتدت من مصر إلى المحيط الأطلسي بالإضافة إلى الأندلس واستمر عهد الدولة إلى 674هـ/ 1275م **للمزيد أنظر**: عمار بوحوش، نفسه ص40. وقوري بشرى، نفسه، ص11.

5 دلندا الأرقش، وآخرون مرجع سابق ص 130.

6 الجيش الانكشاري: نبدأ أولا بمصطلح انكشارية، وهي عبارة عن كلمتين الأولى تعني النظام، والثانية تعني الجديد أي النظام الجديد باللغة التركية، وهو مصطلح أطلقه السلطان أورخان وهذا بأمر من أخيه الأكبر سنة1326-1362م وهذا الجيش يعتبر جيش نظامي تابع للسلطة العثمانية وهو صدر وقوة الدولة العثمانية. **للمزيد أنظر**: جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 2007-2008م.

7 البايلك: هو مصطلح تركي قديم أخذ من المغول والسلاجقة وأول من تولى إمارته هو عثمان بن أرطغرل مؤسس الدولة العثمانية سنة1280م، ويقسم إلى قسمين: فالباي هو لقب لأبناء السلاطين العثمانيين الحائزين على لقب الباشوية، ثم استعمل بعد ذلك لكبار ولاة الدولة العثمانية، واصطلحت بعد ذلك هذه الكلمة لكل أملاك الدولة مثلا نقول: طريق البايلك، أو مؤسسة البايلك وتعني الدولة. **للمزيد أنظر**: فارس كعوان، المصطلحات الإدارية العثمانية في الجزائر، مجلة مدارات تاريخية، المجلد الأول، ع خ ، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 30أفريل 2019م، ص132.

[1]، وقد عرفه السيابني بـ " **جيش متحرك داخل البلاد عبر مجال جغرافي واجتماعي ثابت وخلال مواسم معينة** "[2]. إذن فهو جيش عسكري نظامي تابع للسلطة العثمانية متواجد بالبيالك لديه أنشطة موسمية مدروسة حسب الطلب وبضوابط معينة، وفي مسيرة متابعة من السلطة العليا في البلاد، ولم تكن المحلة من إنشاء الأتراك في بلاد المغرب وإنما كانت قبل ذلك كما ذكرنا، فقد كانت قديمة حيث استعملها السلطان الزياني لتفقد الممالك وجمع الضرائب، وقد شكلت دعامة قوية في عهد الحفصيين وهذا لتحقيق الأمن وبسط النظام وتحصيل الضرائب في مختلف النواحي[3].

وتعتبر المحلة مصطلحا سابقا للوجود العثماني، استحدث في الدولة العثمانية ليتواكب مع نظام السلطة ومتطلباتها لإخضاع السكان وجباية الضرائب في المدن وخاصة في الريف، في المناطق البعيدة عن السلطة الحاكمة هناك [4].

والأمحال كانت ترسل إلى المداشر والقرى في الريف بأمر من الباي لجباية الضرائب، وهي طائفة من العسكر من 400إلى 1000 كانوا يرسلون إلى بعض الأنحاء عند الحاجة لإعادة الهدنة والهدوء[5].

ثانيا: القوانين التي تضبط عمل المحلة:

تخضع المحلة العسكرية في إيالة الجزائر إلى قوانين وضوابط عسكرية تساهم في تنظيمها وهيكلة كيانها وضبط قادتها والجنود، حيث كانت لدى المحلة العسكرية رحلتان في السنة رحلة شتوية وأخرى

1 قوري بشرى، المرجع السابق...ص11.

2 بنبلغيث (السيابني)، أهمية المحلة العسكرية في تكوين الجند النظامي التونسي خلال القرن التاسع عشر، تاريخ التحصينات بالبلاد التونسية، إدارة العمل الاجتماعي والاعلام والثقافة، تونس، 2001، ص183.

3عمر حرفوش، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني الادارة المركزية أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في التاريخ الحديث، قسم التاريخ جامعة الجزائر02، 2008-2009م، ص 54.

4 قوري بشرى، المرجع السابق، ص.13

5 نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م، ص92.

صيفية، يتم التحضير لهما وهذا بعد تشكيل فرقتها وخيامها وضبط وجهتها والمهام التي تقوم بها في مسيرها إلى القرى لجمع الضرائب، ويؤمن تمويل المحلة من طرف شيوخ القبائل[1].

فالمحلة تسير وفق نظام معين وتحتوي على طاقم من الموظفين يسيرون مع المحلة أينما حلت وارتحلت فهم تابعون لها مهمتهم هي إدارة شؤونها إلى جانب الباي، وهذا عند تقديم الدنوش الكبرى والخليفة في الدنوش الصغرى[2]. وتخضع هذه المحلات إلى نظام خاص مستمد من نظام الوجق التي تعتبر جزءا منه إضافة إلى بعض الترتيبات خاصة بسفر المحلة، ويعود أصل هذا النظام إلى أمر سلطاني الذي بدوره قد درس نظم ومستلزمات هذه الفئة العسكرية[3].

ونذكر هنا أهم الحقوق والواجبات المتعلقة بالمحلة التي يتمتع بها أفرادها وهي كالتالي:

- أن يتحمل أفراد المحلة المسؤولية تجاه أمن البلاد إن تعرضت لهجوم خارجي وهذا بالبقاء داخل البلاد والدفاع عنها.
- احترام النظام العام من طرف أفراد المحلة شيء ضروري وواجب، ومن ذلك منع دخولهم مدينة الجزائر كلهم بصفة عامة، وفي حالة عدم التزامهم أو التزام أحدهم بهذا البند فعقابه يكون شديدا، فيتعرض المتعدي على هذا القانون بالجلد حتى الموت.
- في حالة عدم التزام الآغا[4] بالقانون السابق فإنه عند وصوله للمدينة يعزل من عمله مباشرة.
- أما في حالة الهروب من الخدمة أثناء أداء المهام في المحال فإنه يقصى مباشرة من الجيش.

1 قوري بشرى، المرجع السابق، ص38.

2 قوري بشرى، نفسه ص38.

3 قوري بشرى، المرجع السابق، ص49.

4 آغا: هو مصطلح من أصل فارسي ويعني السيد، وقد استعمل من طرف التراك لعدة دلالات منها أنها كانت تطلق على الضباط الأميين مثل الانكشارية الذين لا يحتاج عملهم إلى الكثير من العلم من القراءة والكتابة، وتطلق أيضا على أصحاب المناصب الراقية، وقد استعمل هذا اللقب كثيرا في أوج الدولة العثمانية، وأطلق في الفترة الأخيرة من العهد العثماني على الشخص الكريم صاحب المكانة العالية، **للمزيد أنظر**: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، صابان سهيل، مراجعة عبد الرزاق محمد حسين بركات، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000،ص 15-16.

- يمكن عزل الآغا أو الداي عن العمل إذا اشتكى منه موظف في المحلة في سوء تصرف أو سوء تسيير وهذا بعد عرض شكايته عند الديوان1 ويعزل من طرف الجيش وهذا لخوضه في تلك الفترة في بعض المهام السياسية2.
- كما يضبط هذا النظام حقوق كافة الجنود فيما يتعلق بالمؤونة وجميع مستلزمات سفرهم طوال الرحلة3، كما يحدد الإجراءات اللازمة لمعاقبة الجنود المتخلفين عن الخدمة العسكرية المنوطة بهم، والمتأخرين على حد سواء، كما يتم عقابهم على أي خطأ يرتكبونه من طرف الأغا بمساعدة من شاوش4 المحلة، حيث يفصل الأخير من الوجق5 الانكشاري. كما يخضع الجندي في سنواته الأولى في الخدمة ثم يلزم في العمل مع المحلة لجمع الضرائب وغيرها.
- لا تجمع الضرائب الشرعية من السكان إلا باسم سلطة دينية شرعية، يمثلها السلطان العثماني.
- لا تستخدم المحلات لإظهار أبهة الملك أو التفاخر والزينة وفخامة السلطة أمام القبائل والمدن المضيفة خلاف الإيالة التونسية والمغربية، ولا تصحب المحال في مواكب ضخمة تبرز هيبة السلطة، والاكتفاء بإقامة مراسيم موسمية تكون في مدينة الجزائر لاستقبال الدنوش.
- بعض ما تجمعه المحلة في شكل ضرائب أو جباية يتم توزيعه على قبائل المخزن وأفراد المحلة المسافرين وعلى الأعيان المستقبلين لها ورجال الولاء والصلاح والأتباع والوزراء على شكل هبات وهدايا ومصاريف وغيرها من شؤون المحلة6.

ثالثا: تمويل المحلة

1قوري بشرى، المرجع السابق، ص50.

2 أرزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي في الفترة العثمانية (1519-1830م)، ط2، 2016، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م، ص.18

3 العزيزي مُحَّد الحبيب، ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث" المحلة التونسية أنموذجا"، أطروحة لنيل الدكتوراه، تخصص في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص58.

4شاوش: تعتبر تسمية شعبية لوظيفة الحاجب المكلف بتنظيم الدخول إلى مكتب المسؤول الإداري، وتستعمل في التركية العثمانية بمعنى قائد في الجيش، أنظر بشير الأمين، هجرة الكلمات، الاثنين 2022/07/11، 2023/04/14 ، blogspot.com

5 وجق: جمع أوجاق، كل ما ينفخ أو يشعل فيه النار من طين أو قرميد، وتطلق على اجتماع أشخاص في مكان واحد، وفي موضوعنا أطلق على صنف من الجند كالسباهية، وهم تابعون للجيش الإنكشاري، **للمزيد أنظر**: صابان سهيل: مرجع سابق ، ص42.

6مُحَّد الحبيب العزيزي ، نفسه، ص 45-47.

إن أهم ما ترتكز عليه الأمحال في إيالة الجزائر هو التمويل فهو الأساس لكثير من العمليات التي تقوم بها، ولا ننسى المسافات الطوال التي تقطعها المحلة في رحلتها من منطقة إلى أخرى لجباية الضرائب، إضافة إلى المدة التي تمكثها في تلك المناطق، فقد تصل إلى نصف سنة أو أكثر، وكذلك إذا نظرنا إلى العدة والعتاد الذي تعتمد عليه في رحلتها تلك والعدد الكبير للجنود، فقد كان لزاما عليها أن تجعل حساب لهذه الرحلة لكي تصل إلى مبتغاها، ويتم تمويل المحلة سواء من طرف السلطة أو من طرف القبائل.

1- من طرف السلطة:

لقد لعبت السلطة الحاكمة في الجزائر دورا بارزا في تمويل جيش المحلة أثناء قيامهم بالمهام المخولة لهم، حيث أن حاكم الجزائر كان المتكفل عن رحلة المحلة، من وسائل النقل مثل الخيول إضافة إلى المعدات العسكرية و البارود والخيام والمؤونة والعلف طيلة الأيام الأولى من سفرها[1]، كما كانت المحلة المتوجهة إلى الشرق تنعم بمزيد من الترف وذلك لحصولهم على اللحم والسمن و الخبز في محطة عمراوة[2]، كما تحصل المحلة المتجهة للغرب على المؤونة في مليانة وذلك بحصول كل جندي في الجيش على قسطه من الطعام مدة ثلاث أيام وهذا بواسطة بطاقة تمنح له[3].

وكذلك بالنسبة لمحلة دار السلطان فقد كان قبل خروجها يأمر الباشا[4] من أحد الجنود مهمة تهيئة المكان الذي ينزلون فيه وهو"عين الربط" قريب من العاصمة تنزل فيه الأمحال عند خروجها من الجزائر، وبعد قرابة شهر من سير المحلة اتجاه مناطق نزولها يتم تزويدهم بالمؤونة من طرف الباشا، وتتكون المؤونة المقدمة إليهم عادة من الخبز المجفف، والسمن والبرغل[5] وأكثر ما يستهلك من هذه

---

1 قوري بشرى، المرجع السابق ص 52.

2 مُحَمَّد الحبيب العزيزي ، المرجع السابق، ص 59.

3 قوري بشرى، المرجع السابق، ص52 .

4 الباشا: هو مصطلح تركي من أصل فارسي أصله باد شاه، وباد تعني العرش و شاه بمعنى السلطان أو الملك، أطلق في الفترة العثمانية على رتب متعددة عسكرية ومدنية و لحكام الولايات ثم أصبح أعلى لقب تشريفي في الإيالة، بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر19 مثل أمير الأمراء، كما أطلق على العسكريين الحائزين على رتب أمير اللواء والفريق...وقد منح لبعض كبار شيوخ القبائل أيضا، للمزيد أنظر: صابان سهيل: مرجع سابق، ص52. كذلك: أنظر، فارس كعوان، المرجع السابق، ص 130.

5 غذاء تركي .

المواد هو الخبز لذلك كان تحت رقابة الجيش في كل المناطق التي تحتوي على مخابز إضافة إلى صيانة دورية لهذه المخابز ورقابة جودة الخبز المقدم لأفراد المحلة[1].

كما يساهم البايات في تقديم العون وتمويل المحلة وهذا ضمن فريق خاص يقوم بتلك المهام وتسيير شؤون مؤونتها فنجد مثلا:

- ✓ **الخزناجي**: هو المكلف بأموال الدولة الداخلة والخارجة وتمويل المحلة العسكرية في رحلتها ، وتأمين حاجياتها، ويعرف اليوم بوزير المالية[2].
- ✓ **وكيل الحرج**: هو المكلف بحفظ وترتيب المؤونة التي يقدمها الباشا في الفرقة فهو يتكفل بتقسيم المؤونة على الطباخين وما يحتاجون إليه من أغذية، كما تكون له خيمة خاصة فيها مؤونة المحلة إضافة إلى توفير الداوب عند الحاجة وهذا لنقل الأغراض[3].
- ✓ **العشجي**: تختار الفرقة من بين أفرادها شخصا للطبخ ويسمى عشجي، ويكون المسؤول على الطبخ وتتم مساعدته من طرف وكيل الحرج في بعض الأعمال، ويساعده أيضا السقا باشي الذي مهمته توفير الماء على الجيش، ويوجد في كل خيمة من يتولى جمع متاع أفراد الجيش لنقله على الجمال[4]، ويعتمد البايلك على الحبوب التي تعتبر المصدر الأساسي للسكان، وتشكل المادة الرئيسية خاصة في الشرق الذي تنشط فيه معظم المحال، ويسيطر عليها لأنها أساسية للمحلة[5].

بالإضافة إلى ذلك يتم أخذ بعض الحيوانات لتربيتهم من طرف البايلك على شكل قطعان لتلبية حاجيات الجهاز الإداري والعسكري من اللحوم والصوف والسمن عند الحاجة إليها، وتخضع للمراقبة من طرف المخزن كما ذكرنا سابقا، إضافة إلى بعض العوائد التي تتحصل عليها المحلة في

---

1 جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 2007-2008م، ص52-53.

2 محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق وتح محمد بن عبد الكريم، ط2، دار الذخائر، الشركة الوطنية للإنتاج والتوزيع بالمغرب العربي، الجزائر، 1981، ص35.

3 جميلة معاشي، نفسه، ص53.

4قوري بشرى، المرجع السابق، ص 53.

5 فلة القشاعي المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837م، رسالة ماجيستير، تخصص تاريخ حديث، جامعة الجزائر، 1989-1990، ص10.

طريقها من طرف اليهود كجزية تفرض عليهم وتكون مخصصة في المواد التي تحتاجها المحلة في سيرها مثل الزيتون واللحم والخبز والسكر والقهوة والتبغ وتعطى لفرسانها[1].

جدول رقم(04): الترضيات التي يأخذها الجند لإحدى محال بايلك التيطري[2]:

الوظيفة	القيمة بالريال	الوظيفة	القيمة بالريال
الأغا	72	وكيل حرج أغا	1
الكاهية	39	وكيل حرج الكاهية	5
باش بلوكباش	27	وكيل حرج باش كلوكباش	5
خوجة آغا	60	كباكجي حارس الكلاب	5
خوجة	38	قهواجي أغا	5
الباشودا	28	المكحالجي	5
عشي باشي	25	السمار	5
طباخ الكاهية	12	الحارس	5
شاوش كاهية	21.5	الحلاق أغا	5
سقي	25.5	الجراح	5
باش السقي	15	وكيل حرج شاوش عسكر	5
شاوش العسكر	10	/	5

فتعتبر كل هذه الوظائف التي يقوم بها هؤلاء الجنود والخدم مما توفره الإيالة في مسيرتها كل حسب عمله وتخصصه وتدفع رواتبهم حسب الرتبة والمكانة والأقدمية في الجيش، وتتولى تجهيزهم بكل

1 قوري بشرى، المرجع السابق، ص55.

2نفسه، ص54.

الوسائل التي يحتاجون إليها، وتقدم لهم بعض الامتيازات خاصة للمخلصين في عملهم، حيث يقول مبارك الميلي بصدد هذا: " إن الدولة تتولى تجهيز الخزينة بالمركوب والسلاح والإعفاء من الضرائب"[1].

كما كان يتم تمويل المحال بالذخيرة والسلاح وتتمثل في: 4 أرطال من البارود لكل خباء الذي يتكون عادة من 19 رجل، بقيمة 15 درهم للرطل الواحد و 4 أرطال رصاص بقيمة 5 دراهم للرطل الواحد وهذا يوزع لأصحابها مباشرة ويتم محاسبته على تلك الذخيرة في حال ضياعها أو استعمالها في غير موضعها، ومجموع ذلك 80 درهم للرجل الواحد، وتؤخذ من مرتبات الجند للخزينة العامة[2].

2- من طرف القبائل:

كما كان للقبائل أيضا دور هام في تمويل المحال المختلفة التي تمر على أراضيها في المواسم السنوية التي سنتطرق لذكرها لاحقا، حيث تستعد هذه القبائل لوفود جيش المحلة قبل الوصول إليها من خلال الأخبار التي تصلها من التجار والمسافرين ولكونها بطيئة في مسيرتها، وبعد وصولها تدفع هذه القبائل مجموعة من الضرائب المخصصة لتمويل المحال بشكل أساسي نذكر منها:

- **ضريبة المعونة:**

كانت هذه الضريبة تؤخذ من طرف السكان لتزويد الجيش بالخيول والجمال والبغال والأبقار والخرفان والزيت وعدة مؤن أخرى باستثناء البسكويت الذي تستهلكه المحلة بشكل كبير يقدم من طرف البايلك في كل ستة أشهر[3]، ويذكر عمر حرفوش أن تموين المحلات خاصة في الغرب كان قائما على يد 'وكلاء المعونة' وهم مقيمون في كل من معسكر ومازونة وتلمسان ومستغانم وملیانة، وذلك التموين مصدره ضريبة " المعونة" التي كان يدفعها الفلاحون لأولئك الوكلاء في المدن المذكورة، والتي كانت تستعمل زيادة على تموين المحلات لتموين النوبات أيضا، وأما الفائض منها فكان يباع مع محاصيل العشور لفائدة البايلك[4].

1 مبارك الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964،ص 293.
2 جميلة معاشي، المرجع السابق، ص53.
3 قوري بشرى، المرجع السابق، ص56.
4 عمر حرفوش، المرجع السابق، ص56-57.

- **ضريبة التمويل بالقمح:**

هذه الضريبة أيضا تفرض على السكان حيث يستخرج من القمح البشماط الذي يصنع للجيش، ويحتفظ بالباقي للنوبات[1]، إلى جانب الضرائب التي كانت إجبارية لتمويل المحلة كانت القبائل تساهم في تغطية نفقات المحلة عند خروجها للأرياف فمن خلال ما جاء في إحدى الرسائل التي بعث بها الحاج خليل قائد وطن بني موسى إلى ضواحي دار السلطان إلى الداي حسين يخبره فيها " بأن المحلة الموجهة إلى العمالة الشرقية والمرابطين بعين الربط تلقت المؤن الواجبة لها من أهل وطن بني موسى المتمثلة في الكباش والسمن والشعير[2]".

إضافة إلى هذا فقد مولت قبائل المخزن الجيش النظامي بما أتيح لها من المواد الغذائية حيث يقدمونها للفرسان[3]، ويذكر العنتري أن محلة بايلك الشرق تساهم فيما يقارب ب2300فارس من قبائل المخزن[4]، كما تمول قبائل الزواوة محلة الشرق في السنة مرتين بكميات معتبرة من المواد الغذائية، وعليه فإن السكان الأهالي كانوا أيضا يتحملون نفقات إطعام المحلة.

- **ضريبة الفرس أو خيل الرعية:**

تعتبر هذه الضريبة قاسية بالنسبة للسكان حيث يلزمون ويجبرون على العطاء بما يملكون من الخيال والأسلحة في سبيل عمل المحلة، وهذا بعدم رفض تسليم خيلهم أو بعض الأسلحة إذا طلب من طرف المحلة وعند تعذر ذلك يقدمون عوضه كمية معتبرة من الإنتاج الزراعي[5]، مما ساعد المحال العسكرية المتنقلة في الريف لجمع الضرائب المخزنية وشن الحملات العسكرية على القبائل المتمردة، وتقدم هذه الضريبة للمحلة مرة كل 3 أشهر لاستخدام الأحصنة التي توفرها الأهالي في حمل المؤونة

1 توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1792-1865م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ بجامعة الجزائر02، 2007-2008م، ص187.

2 أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2005-2006م، ص153

3 حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية1659-1830، مذكرة ماجستير، تاريخ حديث تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008م، ص63.

4 صالح مُحَمَّد العنتري، الفريدة المنسية في حال وصول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة وتليه روضة النسرين في تعريف أشياخ الأربعة المتأخرين، مراجعة وتح يحي بوعزيز، طخ، دار المعرفة ، الجزائر، 2009، ص 25.

5 قوري بشرى، المرجع السابق،ص58

(دنوش) إلى مدينة الجزائر، وتوجه هذه الضريبة عادة لتسديد مطلب آخر جبائي، أما الباقي يتم توجيهه للأسواق الريفية لبيعه لشيوخ قبائل المخزن، وتسمى هذه الضريبة بهذا الاسم إذا قدمت إلى فرسان المخزن المتعاونين مع السلطة المركزية[1].

- **ضيفة أو مؤونة المحلة:**

تعرف أحيانا بضيفة العادة باعتبارها مساعدة موجهة لتغطية نفقات الانكشارية وفرق المخزن التي تتوجه إلى الأرياف لجباية الضرائب، وإقرار الأمن حال وقوع تمردات، وعادة ما تكون حبوبا ومواد بسيطة للمحال المتنقلة ، وأحيانا تكون هذه الضريبة إلزامية.

أما بالنسبة لمقاطعة بايلك قسنطينة فتأخذ هذه الضريبة صبغة ضيفة العادة شكلا إلزاميا، ويتضح من خلال رضوخ سكان المناطق الريفية وتبعيتهم للحكم المركزي بمدينة الجزائر، وهكذا أصبحت عادة منذ بداية القرن 16م[2]، وتقدم المعونة كل شهرين مثل وطن بني خليل حددت ب30ريال بوجو ووطن بني موسى وبني خنشة وبني خليفة وبني جعاد قدرت ب20ريال بوجو[3]، وتقدر عادة ب600.000كيلة من الشعير بالنسبة لفرق النوبة المتنقلة في الشرق، وتكون أحيانا بالنسبة لسكان القبائل الصغرى في شكل كميات من التين والزيتون والأغنام والحبوب إضافة إلى مقادير من الفضة المعالج، ومما يلاحظ أيضا أن ضريبة المعونة تنخفض نوعا ما في حالات الهدنة والسلم، كما أنها من النادر أن يتم تسديدها نقدا يمكن بسبب حجمها المبالغ فيه، بل تؤخذ من الإنتاج المتوفر غالبا لدى القبائل الملزمة بها[4].

المبحث الثاني: أنواع المحال

إن من أهم المحال التي برزت في إيالة الجزائر خلال الفترة الحديثة هي على الترتيب محلة بايلك الشرق وهي من أشهرها وأوسعها نطاقا ثم محلة بايلك الغرب التي لا تقصر أهمية من الشرق لأهميتها أيضا ثم محلة بايلك التيطري وهي من أصغرها مساحة ونفودا لكنها مهمة لكونها أقرب المحال إلى محلة دار السلطان، حيث تقصدها المحلة لجمع الضرائب الأولى، ولا تمكث فيها أكثر من شهرين على

1 ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2001م، ص344-345.

2 قوري بشرى، نفسه، ص56.

3 ناصر الدين سعيدوني، نفسه، ص339.

4 فلة القشاعي، المرجع السابق، ص70.

الأكثر، أما المحال الاستثنائية لا ترقى إلى درجة المحال الموسمية لكونها غير ثابتة في أوقات خروجها وتكون في ظروف معينة، وهذا لمهمتها التي تعمل على فرض السلطة وإخضاع السكان وتأديب القبائل الممتنعة عن دفع ما يلزمها من الضرائب.

أولا: المحال الموسمية

يتمثل هذا النوع في صنف المحال المنتظمة التي تخضع إلى قوانين وأوقات منتظمة ومسار محدد ومعهود، وتكمن وظيفتها عادة في جمع المجابي المفروضة على الرعايا، ونشط هذا الصنف خاصة في إيالة الجزائر[1]، حيث كان خروجها مرتين في السنة، بالنسبة للجولة الأولى تقوم بإحصاء الأراضي والمواشي والثانية لجمع الضرائب[2].

أدى قدوم الأتراك إلى الجزائر إلى تغيير واسع فيها حيث استطاعوا أن يحكموا أرجاء واسعة من البلاد بأقل التكاليف، وبواسطة هيئة من الرجال المصممين المنتظمين، حيث يتم إرسالهم في بعثات ميدانية منتظمة لجمع الضرائب والغرامات من القبائل المحلية، حيث ألفوا النظام من المنظمة الانكشارية الأصلية في القسطنطنية[3].

وكان هدف الأتراك من إقامة محال فصلية هو تأمين نسبة كبيرة من الضرائب، حيث تنطلق المحال من مدينة الجزائر إلى مراكز البيالك لتقديم الدعم للبايات، لكن كانت هناك بعض الصعوبات في التنقل التي تواجهها بسبب شساعة مساحة الإيالة المترامية الأطراف، إضافة إلى ذلك مقاومة القبائل التي تمتنع عن دفع حصتها من الضرائب، أما فيما يتعلق بالعدد الذي تضمه المحال من الخيم، فيذكر حنيفي هلايلي أنه في عهد فنتور دي برادي(ventre de paradis) كانت محلة قسنطينة تضم 60خيمة ومحلة الغرب تضم 80خيمة وبايلك التيطري20خيمة، وكانت الخيمة الواحدة تؤوي بداخلها 30رجلا ، بينما كانت في عهد حمدان خوجة 100خيمة لمحلة معسكر و40خيمة لمحلة التيطري [4].

1 دلندا الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص134.

2 قوري بشرى، المرجع السابق، ص65.

3 ويليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعر تق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1980، ص70.

4 حنيفي هلايلي، بنية الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص110.

وقد نرى أن بايلك الشرق كان يتم دعمه من طرف الداي ب1500جندي ويعود منهم إلى مدينة الجزائر 1250جندي و250 الباقية يقضون الشتاء في قسنطينة بسبب جلب الضرائب من المناطق الصحراوية، وفيما يلي جدول يوضح عدد جنود المحال التي تذهب إلى كل بايلك سنة1829:

جدول رقم (05): عدد جند محلة بايلك الشرق سنة 1829[1]:

عدد الجند لكل خيمة	عدد الخيام	العدد الإجمالي
14	60	840
13	16	208
11	04	44
المجموع	80	1092

جدول رقم(06) محلة بايلك التيطري سنة1829[2]:

عدد الجند لكل خيمة	الخيام	إجمالي عدد الجند
14	8	112
13	3	39
11	4	44
المجموع	15	195

جدول رقم(07): محلة بايلك الغرب سنة 1829[3]:

عدد الجند لكل خيمة	عدد الخيام	العدد الإجمالي
15	01	15
14	40	50
13	15	195

1 تم نقل هذا الجدول من : قوري بشرى، المرجع السابق، ص66

2 تم نقل هذا الجدول من : قوري بشرى، المرجع السابق، ص66

3 تم نقل هذا الجدول من : قوري بشرى، المرجع السابق، ص67

11	04	44
المجموع	60	814

أما عن المدة التي تقضيها المحال فهي تختلف من بايلك إلى آخر فتدوم محلة بايلك الشرق 6 أشهر وهي أطول المحال في الرحلة حيث تخرج في بداية الصيف، ثم محلة الغرب 4 أشهر حيث تخرج في أفريل، و3 أشهر لمحلة التيطري التي تخرج في الصيف[1].

ومدة خروج المحال الموسمية تكون مضبوطة كما ذكرنا فلا يمكن أن تمكث محلة في رحلتها أكثر من الوقت الممنوح لها إلا باستشارة وتبرير رسمي، ويتحمل الباي على عاتقه مصاريف المحلة في حال تجاوزها المدة المقررة، واستيفاء جمع الضرائب يتعلق بنشاط المحلة، فإذا أتمت عملها على أحسن وجه ترجع إلى مدينة الجزائر لدفع الدنوش[2].

1- محلة بايلك الشرق

كانت محلة بايلك الشرق منقسمة إلى قسمين خلال مسيرتها لجمع الضرائب، والسبب هو وجود القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، فالقسم الأول يكون تحت حكم الباي يجوب الهضاب العليا والتل الجنوبي حيث يصل عدد الجنود المصاحبة له 1000 رجل ، أما القسم الثاني أو الفيلق الآخر كما يطلق عليه يكون تحت قيادة خليفة الباي ينتقل من مناطق التل الشمالية المحايدة لساحل البحر وتصله بعض التعزيزات تصل أحيانا إلى 500 جندي تركي،[3] فبعد قدوم خليفة باي قسنطينة بعد تقديم الدنوش مصحوبا بقوة عسكرية، تتكون الفرقة من 1500رجل موزعين على 60 خيمة تلتقي الباي في قصر الطين على بعد 8كلم جنوب سطيف، فيأخذ الباي 40 صفرة[4] والباقي يبقى بحوزة خليفة الباي وهي 20صفرة. ويلتقي الفريقان بفج العرب ليعودا معا إلى عاصمة البايلك، وتتم

1 أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف في الجزائر1774-1830، تح أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للإنتاج والتوزيع، الجزائر1974، ص35-36.

2 قوري بشرى، المرجع السابق، ص 68

3 ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص 37.

4 صفرة: جمع صفرات وهي مجموعة من الجنود تتكون من 15 إلى 20 جندي أما المحلة فتحتوي على خيم بنفس العدد، أنظر: قوري بشرى، نفسه، ص47.

مراقبة الطريق المؤدية إلى الجزائر من طرف المحلة لضمان مرور الجيش الانكشاري ووصول الفرق المرسلة إلى قسنطينة[1]، وينقسم المجال التابع لمحلة الشرق إلى 4 مقاطعات وهي:

- مقاطعة شرق قسنطينة ويمتد حتى التخوم التونسية.
- مقاطعة غرب قسنطينة وتمتد حتى أطراف بايلك التيطري.
- بلاد الجبل وعرب قسنطينة وهي جبال زواوة وفرجيوة.
- مقاطعة الصحراء وتمتد إلى جنوب بسكرة[2].

وسنحاول عرض مسيرة محلة الشرق في الجدول التالي والتي تدوم 16 يوما للوصول إلى المحطة الأولى:

جدول رقم(08): محطات سير المحلة في بايلك الشرق[3]:

1	من واد الحراش لجنان الباي
2	قنطرة الحميز
3	العكايشة
4	بن هارون
5	بن هارون
6	البويرة
7	بني منصور
8	البيبان
9	ماجنة
10	سيدي مبارك
11	تاشودة

1 قوري بشرى، المرجع السابق، ص73.

2 قوري بشرى، نفسه

3 تم نقل هذا الجدول: من مُحَمَّد العزيزي، مرجع سابق، ص63.

12	سطيف
13	كاريت
14	بير القرعات ثم سطيف

وكان الموكب المكون لمحلة الباي أحمد فيه 120 خيمة كبيرة، تكون دائرية وكبيرة وذات طابع مميز تتسع ل50 جندي من المشاة، وتوجد أيضا من بين هذه الخيام خيام الفلاحين الفرسان وهي لأصحابها، يتولى عبيدهم نقلها فوق الجمال والبغال، وبالنسبة لخيم الباي فتكون خارج دائرة خيام الجند وهي ثلاث خيم بيضاء مغطات بالزرابي كل خيمة لمهمة معينة، فنجد واحدة تكون لاستقبال ضيوف الباي والأخرى لتناول الوجبات، والثالثة خاصة بحريم الباي حيث هي الأكبر بينهم تتم حراستها بمجموعة من الجنود والكلاب[1].

2- محلة التيطري[2]:

تنطلق هذه المحلة من عين الربط وتسير وفق المسار التالي:

جدول رقم (09) محطات سير المحلة في بايك التيطري[3]:

1	عين الربط
2	قنطرة بني مهني
3	ذراع الإبل
4	كرمة الحائط
5	صور الغزلان

1 قوري بشرى، المرجع السابق، ص74.

2 بايلك التيطري: يشكل إحدى المقاطعات الرئيسية بالبلاد الجزائرية في العهد العثماني، يحده حنوبا مقاطعة دار السلطان، ويفصل بين مقاطعتي الشرق والغرب، ويتكون من عدة قبائل تتكون منها القيادات التي تشكل البايلك مثل: التل الظهراوي، التل القبلي، وديرة وأولاد مختار، للمزيد أنظر هابنسترايت، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ 1732م)، تر و تق وتع ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، د س ط، ص63.

3 نقل هذا الجدول من فهيمة عمريوي، مظاهر من التنظيم العسكري في الجزائر أثناء الفترة العثمانية- مؤسسة المحلة أنموذجا-، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، د ع، جامعة خميس مليانة، جويلية 2019، ص64.

6	وادي قارحة ومرجة
7	أولاد ناجي
8	الشلالة
9	عين المشرف
10	الفراشي
11	مرجة أولاد داود
12	البرواقية

حيث تبدأ هناك بمهمة جباية الضرائب من السكان والأهالي[1].

تضم 20 خيمة كل خيمة بها 20رجل تلتقي بقوات باي التيطري المكونة من 205 رجل مقسمين على 15 خيمة إضافة إلى رجال المخزن يصبح تعدادها 400 رجل أو يزيد، وأغلبهم من رجال المخزن المتطوعين، وقد يصلون أحيانا إلى 1000 رجل يكون لقائهم في منطقة سور الغزلان ثم ينطلقون من هناك لجباية الضرائب. ومن سور الغزلان تتجه المحلة إلى قبائل ديرة المتماطلة عن أداء واجباتها للمخزن، ثم تتجه إلى المناطق الجنوبية لبايلك التيطري، ثم يلتحق بها فرسان المخزن إلى واد الفرشة حيث تخيم في اليوم الموالي بين العذراوة وولاد مريم، وعادة ما يكون مع قبائل المخزن الدليل الذي يكون أحد العارفين والذي يعرف بالشواف ومهمته هي تحديد أماكن القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، ثم تواصل رحلتها في المناطق الموالية تمكث كل يوم في إحداها إلى عودتها إلى جنان الباي فالمدية، ثم تعود بقيادة الأغا إلى الجزائر[2].

وقد كانت رحلة العالم الألماني هابنسترايت في مناطق بايلك التيطري واسعة حيث ذكر خروجه مع المحلة في تلك الربوع إلا أنه كانت له مهمة أخرى حيث إنه طبيب، فقد كان يجمع الدواء والأعشاب لكن ذكر تفاصيل هامة حول تجهيز وسير المحلة أثناء جبايتها للضرائب، وكيف يتم التصرف مع القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب حيث توجه لهم المحال لإخضاعهم وتأديبهم، حيث يقوم الأغا مع مجموعة قوية من الفرسان لحراسة القبائل التي تود الهروب من الضرائب والرسوم

1 صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، 1514-1830، دار هومة، الجزائر، ط2012، ص315.

2 ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية...، المجع السابق، ص 258-259.

المفروضة عليهم[1]. ثم تطرق إلى حرصه والانتباه عند المرور بالوادي مع من معه للحرب مع تلك القبائل الثائرة، وقد حكى لنا بصدد هذا قائلا:" وفي 17 ماي سارعنا إلى الالتحاق بمعسكر الأغا، فوجدناه بوطن حمزة، وكان قبل ذلك قد تفقد محلة باي التيطري الذي لا زال مخيما بها بصحبة فرسانه للتصدي للقبائل التي تقطن الجبال المجاورة، وكان الأغا قد شن غارة عليها منذ فترة واستطاع في ظرف أيام قليلة أن يأخذ منها 800جمل و2000خروف"[2].

كما قدم إحصاءات لعدد المرافقين للمحلة وقدروا ب150 فارس بعتادهم الحربي، وجاء أيضا في ذكر الخيام الخاصة بالمحلة أنها تحمل في البغال قبل بزوغ الفجر وتخيم بعد سيرها في القبائل المضيفة للمحلة، كما يتحملون مصاريفها إلى أن تغادر المنطقة، وبعد ذلك تمر المحلة بمليانة حيث يستقبلون هناك ثم تمر بقبيلة الجندل و تتوقف في بلاد عمورة، وتواصل سيرها إلى حدود بايلك التيطري[3].

تصل محلة التيطري إلى مركز المدية وتستقبل هناك آغا المدية بطلقات مدفع للترحيب به، ثم تواصل سيرها إلى أولاد ابراهيم ثم وطن قشتولة ثم برج حمزة ثم سور الغزلان، حيث نجد أنها غنمت الكثير من الغنائم منها مثلا 800جمل إلى جانب الضرائب، ثم تكمل يوما هناك وتعود إلى مدينة الجزائر[4].

3- محلة بايلك الغرب:

تستغرق المحلة المتوجهة لبايلك الغرب 4 أشهر حيث تكون رحلتها عبر عشر مناطق وهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(10): سير محلة بايلك الغرب[5]:

1	بوفاريك
2	أنشارد

1 قوري بشرى، المرجع السابق، ص71.

2 هابنسترايت، المصدر السابق، ص69.

3 قوري بشرى، المرجع السابق، ص72

4 نفسه، ص72.

5 تم نقل معلومات الجدول من: فهيمة عمريوي، مظاهر من التنظيم العسكري..، المرجع السابق، ص64

3	العفرون
4	عين الدفلى
5	الباردي ووادي الفضة
6	السيبة
7	عين الكرمة
8	الونسى
9	الهبرة والسيق
10	الزبوخ وثليلات

حيث كان يتم إرسال ضابط يكنى عمر باشا على رأس العزازة إلى أسفل مليانة مع 300فارس تابع للبايلك وينتظر هناك مع محلة متكونة من 80 خيمة عثمانية و1800 رجل، وتمكث بعد ذلك في مليانة ثلاث أيام ويتم تقديم المعاش لهم، وبعد ذلك تقسم المحلة وأفراس مور باش على الطريقة التالية[1]:

يعطى لقائد الجندل 10خيم و50 فرسا تساعده على جباية ما يلزمه من الضرائب إضافة إلى مخزنه المتكون من الحضر وكراغلة مليانة، والفرسان من بني حمد ، بالإضافة إلى المخزن المتكون من خيال لجباية الضرائب ويبقي الخليفة 60خيمة، ويتم إرسال 30 إلى الباي بقيادة أغا المحلة، ويبقى لنفسه 30 باقية مع 100فرس للباشا، تكون جباية الضرائب إقليمية عموما وكانت هذه المحال الأربعة لجندل والخليفة والباي. وتجوب هذه الفرسان الأرياف [2]نواحي غريس وواد مينا وبعض مناطق سورسو وقد تصل في بعض الأحيان إلى اليعقوبية " الهضاب العليا الوهرانية"[3].

وقد تلقت هذه المحلة مناطق مهمة للراحة تدعى:"القناقات[4]" حيث لا وجود للبناء إلا بعض خيام عرب المخزن، حيث كانت مهمتهم خدمة السيارين الحاملين لرسائل الدولة، إضافة إلى ضمان

1 قوري بشرى، المرجع السابق، ص 75.

2 توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر...المرجع السابق، ص223.

3 ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...ص37.

4 القنق: حسب تعبير "استرهازي" المقصود بها، مايسمى في التعبير العامي الجزائري بالخناق، كناية عن الأمكنة الصعبة الممرات، حيث تختنق فيها الحركة ولا سبيل للعبور إلا من خلالها، وحيث كانت مناطق يكثر فيها المتمردين والعصاة وقطاع الطرق وغيرهم،

المواصلات في مختلف الطرق ولراحة القبائل أيضا وكانت من قيادة شيوخ الزمول، وكانت هناك عدة قناقات في مناطق مختلفة من البايلك نذكر منها على سبيل المثال:

- ✓ قنق يوجد في وادي صليح، ببلاد أولاد قيصر، تم إنشاؤه بعد هزيمة مخزن الباي إبراهيم، من قبل هذه القبيلة، وقد شهد آخر شيخ له وهو الشيخ بوخضرة.
- ✓ قنق آخر يوجد على واد الروينة أسفل جبال مطماطة بالعطاف، وكان البغدادي وليد قويدر بن يحي يقوم بقيادته، حيث كانت له "قتنة" تفوق 600خيمة.

وتجتمع المحلة بعد الانتهاء من جباية الضرائب من هذه المحلات وتلتقي في أسفل مليانة لتعود إلى الجزائر ويعود المخزن لقبائله كما يعود القياد والخليفة والباي لأقاليمهم قبل الخريف.

أما فيما يخص إنزال المحلة بعد العودة تكون 4 خيام خاصة بالباي في الوسط تليها خيمة المراقب الليلي ثم خيمة المخزن وخيمة الغلمان، وتكون هذه الخيام على شكل مربع ومدخل الوجق يكون من ناحية الشرق، وبعدها تأتي خيام الخيول والدواب يمينا ويسارا، ثم تليها خيمة المؤونة وتدعى (الكومينة)، وبجانبها مكان الطباخ ونجد من الخيام أيضا خيمة العدة وخيمة المكلفين بالخيام، وخيمة الذين يعتنون بالجمال، وبعدها توجد 30 خيمة للأتراك الذين يشكلون 500شخص[1].

لقد كان منزل المحلة جذابا من بعيد حيث الأضواء التي تشغل من خلال الفوانيس تعطي منظرا رائعا خاصة عندما تعمل في كل خيمة [2]وحيث يكون خارج هذه الخيم كما ذكرنا حراس للمحلة خاصة خيمة الباي فقد كانت أشد حراسة في وقت الليل.

ثانيا: المحال الإستثنائية

يعتبر هذا الصنف من المحال أشد من الصنف الذي قبله وأشد منه من حيث الزجر والردع والتأديب، حيث خروجه يكون دون توقيت محدد، ما يعرف بالمحلة الاستثنائية، تخرج هذه الأمحال في

لذلك كان العثمانيون يقومون بحراستها لضمان الأمن بتكليف من يقوم بحراستها.أنظر توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر... المرجع السابق..ص224.

1 قوري بشرى، المرجع السابق..ص76.

2 عميراوي أحميده، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني" مذكرات تيدنا نموذجا " دار الهدى، الجزائر، ص68.

حال وقوع عصيان أو تمرد في منطقة ما فتخرج وتجهز عليه حتى يتم استتابة الأمن[1]، كذلك تخرج في وجود خطر خارج البلاد يهدد أمنها واستقرارها ويخرج الباي أو أغا العرب لقمع هذا التمرد، ويجدد بيعته ويقوم بتثبيت حدود ملكه ويعرف هذا النوع من المحال بمحال الحرب.

1 – قمع التمردات:

تقوم المحلة في البيالك بمهامها المنوطة لها وهي جباية الضرائب حسب المتفق عليه من مسار من طرف الباي لكن هناك أوقات تفشل فيه المحلة عن أداء مهامها بشكل جيد أو عدم القدرة مطلقا فتستعمل هذه الحملات لإخماد حركات التمرد والعصيان لتأديب من يتطاول على المحلة بشتى الوسائل كحرق المزروعات وتخريب الأراضي، ويشارك الجنود في الحملات العسكرية التي تشنها السلطة الحاكمة[2]، ومن أجل فرض الصلح وإجبار السكان على الاستسلام تفرض عليها الإخضاع تحت الظروف الاقتصادية، وهي أخذ المحاصيل مقابل الطاعة والخنوع أو يتم منعها من دخول الأسواق الخاضعة لرقابتها[3]وفيما يلي سنذكر أهم التمردات التي أخضعتها المحال في الجزائر في العهد العثماني:

ونذكر تمرد إمارة الأغواط ووارجلان، وتوقرت وواد سوف كذلك عن الخضوع للضريبة، حيث امتنعت هذه المناطق عن دفع ما عليها من الضرائب والتخلف عن الحكم المركزي مما أدى بصالح رايس (1552-1556) بتوجيه محلة عسكرية تعدادها من400 جندي انكشاري و 8000 ألاف جندي زواوي من قلعة بني عباس و مجانة بقيادة العزيز آل مقران وقام بإخضاعها وردها إلى الحكم وإلزامها بدفع الضريبة[4].

ونجد من أهم الثوارت أيضا وأطولها وقتا ثورة أحمد ابن الصخري 1637-1642م حيث هزت هذه الثورة أركان النظام العثماني كما يصفها أبو القاسم سعد الله، وكادت تطيح به لأنها كانت في حدود دار السلطان في مدينة الجزائر وضواحيها فقد أثرت في الحكم العثماني كثير ومات فيها عدد من الباشاوات ومات فيها خلق كثير، وبسببها دخلت قسنطينة في فوضى كبيرة لم تبرأ منها بعد وقت

1 قوري بشرى، المرجع السابق، ص78

2 شويتام أرزقي، دراسات ووثائق...مرجع سابق، ص18.

3 نفسه، ص 79.

4 جهيدة دحماني، المرجع السابق، ص80.

طويل لأنها كانت في حدودها أيضا، وهذا يدل على سعة الرقعة الجغرافية لهذه الثورة الكبيرة، وسببها هو أن مُحَمَّد بن الصخري بن بوعكاز العلوي زار مراد باي في قسنطينة في منطقة خارج المدينة، ولكن الباي اتهمه بالخروج عن الطاعة، ثم سجنه عنده وشاور فيه باشا الجزائر فأمره بقتله ففعل. وبعد عام أي 1638 ثار أحمد بن الصخري أخ القتيل وقاد جموع العرب والذواوة و الحنانشة وغيرهم ضد الحكم العثماني ودارت بينهم معارك طاحنة، وبعد مرور وقت جند الباشا كل الوسائل للقضاء عليها حتى تم ذلك بعد جهد جهيد وقد كتب الشاعر الشعبي فيها أبياتا[1] حيث يقول:

طاحو اليوم سادات في الحروب أبدان أهل العلوم يقرأوا من الحمد للبقرة

يندهو إلى أشياخ القومان بنت بوعزيز سيدة الرجالة

ركبنا على زرقا تنطمى فرخ الجان تسبق الغزال تشطفه تزيد في الغواط[2]

نذكر كذلك تمرد حاكم تلمسان رجم بن البجاوي على الحكم 1757م التي كانت آنذاك شبه مستقلة بأمورها وشؤونها الداخلية، حيث أرسل له علي باشا محلة عسكرية لاسترجاع المدينة و إلقاء القبض على الحاكم المتمرد الذي لم يرحموه ونفذوا فيه حكم الإعدام داخل دار السلطان وأرجع المدينة إلى حكم الطاعة [3]، حيث نجد أن من أهم ما يبرز المحال الاستثنائية هي معاقبة المتمردين بالإعدام مباشرة سواء الحاكم أو السكان مما أدى إلى نقص بعض هذه التمردات، ويمكن أن نصف هذه المعاملة بالبشعة والخارجة عن نطاق القانون لأن المحاكمة تكون قبل تنفيذ الحكم.

2- توسيع حدود البايلك:

كان من أهداف المحال كذلك توسيع حدود البايليك فكان هناك تعدد للمحال التي وجهت لإخضاع المناطق الجديدة والبعيدة وجعلها تابعة للحكم المركزي بدار السلطان، وبصدد هذا سوف نذكر مثالين على ذلك:

1 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1500-1830،ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998، ص216-217.

2 القصيدة طويلة وهي في المجلة الإفريقية، 1874، ص214.

3 أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص.18

أ- رحلة باي مُحَمَّد الكبير (1779-1797) إلى جنوب الصحراء الجزائري وحملاته لتوسيع بايلك الغرب: شن عدة حملات على القبائل العاصية مثل عرب طرارة أو الأنجاد في مدينة تلمسان المتكونة من 1500رجل، حيث قام بإخضاعهم ونهب منهم 30ألف خروف و400جمل إضافة إلى 400بندقية حيث قرر الداي مُحَمَّد الكبير سنة 1785 بحملة على مركز التجانية في الصحراء الجزائرية، وقبائل كانت بين معسكر وعين ماضي أعلنت تمردها وعصيانها ضد الحكم فأرجعها تحت الحكم[1].

جهز الداي محلة كبيرة ضد قرية عين ماضي في الأغواط حيث أخضع معه ما كان في طريقه من القرى مثل عين كاف التي ترك فيها محلته، وشن غارة على عمور ثم البيضاء، وتم تزويدهم من القبائل القاطنة هناك بالمؤونة كما زوده أحرار الغرابة بالخيول و500جمل لضمان أمنهم ففعل، ثم وصل إلى خنق الملح وشن عدة غارات على القبائل العاصية هناك، حيث يقول ابن هطال التلمساني[2] بهذا الصدد: "حطت أثقالها وضربت خيامها وشرعوا في نهبها أما الخضراء[3] فلم يجدو فيها إلا قليلا من الزرع والتبن، أما تاويلة فقد وجدوا فيها القمح والشعير وما يقارب 100حمل من الشعير وغيرها من الحبوب وكذلك أمتعة ورمان مالا يعد ولا يحصى" فقد قام أهل القرية بالهروب بعد سماعهم لقدومه إلى الجبال والوديان فدخلها وأخضعها وفرض عليها الضرائب وغنم منها 400رأس من البقر، إضافة إلى حملته على "سلام" التي غنم منها الكثير من المتاع وما يقارب 1000جمل[4].

ب- حملة صالح باي الشرق إلى جنوب الصحراء الجزائري القسنطيني، وهذا لمعاقبة شيخ دواوة وشيخ توقرت فرحات بن جلاب بسبب عصيانهم ورفضهم دفع الضرائب التي عليهم للبايليك، حيث جهز لهم سنة 1788 محلة كبيرة مكونة من3000 من المشاة و1000 من الفرسان بنواحي واد ريغ وهذا بضرب حصار عليهم وقطع بعض نخيلهم حتى اضطروا للخضوع، وقد تمكن من الحصول على كثير من المال وعدد من العبيد والخيل[5].

---

1 قوري بشرى، المرجع السابق..ص.85

2 ابن هطال التلمساني احمد، رحلة مُحَمَّد الكبير باي الغرب الجزائري إلى جنوب الصحراء الجزائري 1785، تح وتق مُحَمَّد بن عبد الكريم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، لبنان، 2004

3 الخضراء، تاويلة، سلام: مناطق وقرى في الغرب الجزائري قرب مدينة معسكر أخضعها الباي تحت حكمه.

4 قوري بشرى، نفسه، ص86.

5 ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني..ص243، وقوري بشرى...ص 84.

وقد تعددت حملات صالح باي (1771-1792) في الصحراء الجزائرية أربع مرات على الزيبان، ومن بين الحملات التي شنها صالح باي هي شن حملات وغارات مفاجئة على عدة مناطق لإجلاء أولاد نايل 1771، وقد عانت هجماته في جهات أخرى خاصة في الهضاب العليا قرب سطيف والمسيلة لكن ألحق بها خسائر فادحة في منطقة بوشناق وتاشودة من الأرواح والمحاصيل وتم تجريدهم من ممتلكاتهم، حيث قتل 35 رجل ومجموعة من الأطفال الأبرياء والنساء، مما جعل السكان يخرجون من تلك المناطق اضطرارا، فتشتتوا في المدن حيث يقدرون ب 210خيمة، أي زهاء 1260نسمة. كما عرفت قبائل ورقلة حملة أخرى شنها عليهم صالح باي 1791و، كالعادة خرجوا بغنائم معتبرة لكن هذه المرة قبل عودة صالح باي إلى محله كلف باش سيار حاج مسعود بن زكري بالاتصال بسكان الصحراء لإعطائهم الأمان والسلم عن عدم العودة إليهم[1].

المبحث الثالث: عناصر المحلة

تعتبر المحلة من أهم الهياكل التي تبنى عليها الإيالة العثمانية قواعدها لذلك تم تنظيمها تنظيما محكما في كل المجالات وفي كل صغيرة وكبيرة ولأنها تعتبر الشريان الاقتصادي القوي للدولة حيث هي من تملأ خزائن الدولة إضافة إلى فرض السيطرة وغير ذلك، فنتطرق الآن إلى جانب آخر للمحلة وهي العناصر المشكلة لهذه المحلة بعد أن رأينا بعض أنواع المحال وبعض من خدماتها وهذه العناصر هي كالتالي:

أولا: القياد

أ- أغا العرب: هو قائد الفرقة المعروفة أنذاك بفرقة "الصبايحية" حيث له مكانة معتبرة في المحلة ويخضع لأوامره فرسان قبائل المخزن ولديه صلاحيات واسعة نوعا ما في الحكم، وبعد توسع صلاحياته أصبح يدعى بالباش أغا وله عدة مهام يتولاها سواء في الإدارة أو أثناء قيادة المحال العسكرية، ومن مهامه:

حفظ الأمن والاستقرار وجمع الضرائب من القرى وحرية التنقل فيها في وقت الجباية إضافة إلى مراقبة سكان الأرياف باعتباره قائد فرسان الداي إضافة إلى قيادته لمحلات موجهة ضد القبائل التي

1 دحماني جهيدة، المرجع السابق، ص85.

أعلنت التمرد، وله اليد العليا أيضا لمقاضاة موظفي البايلك من القائد إلى شيخ الجماعات عند عدم التزام الطاعة.

يتم تلقي أوامره من الداي وله مهمة تولي مراقبة بعض قيادات محلة دار السلطان من متيجة وساحل مدينة الجزائر والمناطق الملحقة بها، وتزايد نفوذه في أواخر العهد العثماني بالجزائر، وكان يستعين بالقبائل المخزنية لأداء مهامه حيث يشرف على مخزن سيباو وبوحلوان، وبالنسبة لفرسانه فهم دائما على أهبة الاستعداد لأي حرب أو هجوم هنا وهناك من القضاء على الثورات المخزنية خاصة في القرن 19 كثورة الدرقاوة وغيرها، حيث كان التصرف في دار السلطان على يد أغا العرب. كذلك هو المسؤول عن دفع أجور الجند مع توفير المؤونة لهم وترأس الحملات القريبة [1]كما ذكرنا حيث يقول الزهار في أغا العرب على أنه يسهر على أمن المدينة ويحميها من المتمردين والثوار[2]، ويستعين بالمحال لإيقاع العقاب وجباية الضرائب من عوائد اللزمة المفروضة على القياد بدار السلطان، كما يضيف أغا العرب إلى محلته الجنود الكبار ليحيطوا به عند سفره وهم الكاهية وشاوش الكاهية وباش علام ويعينون الصبايحية لتخليص حقوق الضرائب والإتاوات والإطاحة باللصوص وقطاع الطرق[3].

ب– أغا المحلة: يتم اختيار أغا المحلة من بين الضباط الذين يحملون صفة الضباط البلوكباشية[4] حيث كانوا يعينون من قبل الداي حيث يمنعون من الترقية في منصب أغا المحلة إلا إذا كان شاغرا أو توفي صاحبه، إذ تتم العملية بمبدأ الأقدمية في الخدمة وممارسة منصب البلوكباشي، لكن المصادر تبين أن أغا المحلة منصب يؤهل إليه أصحاب الهدايا والالتزامات وعند تهيئة المحلة يجدد الأغا بعض البلوكباشية وكاهيتهم للمشاركة في قيادتها من استغلال الخيل ويمكن أن تتم ترقيته أكثر حسب بعض البنود[5]، حيث يشرف عليهم باش بلوكباشي وكاهيته الأكثر أقدمية بعد تعيينهم من قبل أغا العسكر

1قوري بشرى، المرجع السابق، ص30

2 أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص62.

3 قوري بشرى، نفسه ص31.

4 بلوكباشية: أحد رتب الجيش الانكشاري بالجزائر حيث يوجد حوالي 60بلوكباشي من بين أعضاء الديوان وبين 20إلى 30 بلوكباشي يترأسون فرق الجيش ويساهم البلوكباشية في جباية الضرائب والرسوم في الأوطان والأرياف ونتيجة تناوب وتداول البلوكباشية على نوبات المحال تتم ترقيتهم إلا أغا المحلة، ومن مهامه التحكم في مجريات قبائل المخزن وفرض القوانين العقابية والجزائية على اليولداش المتهاونين من أداء مهامهم واقتطاع الرسوم من القبائل، أنظر: حسن كشرود، رواتب الجند... المرجع السابق، ص93 وانظر أيضا، قوري بشرى، المرجع السابق، ص31.

5 دحماني جهيدة، المرجع السابق، ص32.

ويتم انتدابهم أحيانا كأعضاء شرفيين في الديوان مثلا ويوجهون إلى الأعمال الخيرية خاصة في مؤسسات الوقف حيث يكونون هناك في مأمن و أقرب إلى ذويهم وأملاكهم، ويستفيدون من عوائد الدنوش مثل بقية أعضاء الديوان ويتقاضى البلوكباشي راتبا كل شهرين يقدر ب(2ريال)[1].

ج– الباي: هو حاكم البايلك يعين من طرف الداي ويقول الزياني في تعريف شخصية الباي الإدارية " الباي كلمة تركية تعني قائد القياد ولما يظمونه يقولون له الباي والباي في عرفنا هو الذي يوليه الباشا ناحية كبيرة"[2] والباي في نظر المجتمع رمز للحكم المتجول ووحدة الجهات المكونة للبايلك وللشرعية العثمانية، لأنه أولا زعيم للمحلة والمسؤول عن تثبيت الحكم وضمان الأمن وجباية الحقوق. وكان جميع من دونه يرضخون له ويأمرون بأمره وتتم حراسة خيامه بشكل جيد ولا يقبل أي فتور أو تواني في العمل لأن ذلك يؤدي إلى فقدان حياة الشخص العاصي أو المقصر، حيث أنه كان شديدا مع أقرانه قبل أعدائه[3].

ثانيا: جنود المحال

بالنسبة لهذه الفئة هم الذين يمثلون حركة المحلة كل حسب مهمته داخل وخارج المحلة في السفر والحضر ولا نستقرأ هذه المهام كلها هنا بل نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر وهم:

أ– الخزندار: يعتبر الخزندار أمين على كل الثروات المستخلصة من القبائل وعلى كل أموال الخزينة حيث هو من أبرز العناصر الذين يرافقون المحلة، توجد على عاتقه مسؤوليات كثيرة ودقيقة لذلك يجب عليه الحرص عليها على أتم وجه، ومهمته تبدأ من يوم خروج المحلة حيث لديه الإشراف على المؤونة التي تكفي المحلة أثناء مدة سيرها، فيجهزها بحوالي 150دابة حسب تقدير تيدنا وخصص لحمل هذه المؤونة من 300أو400جمل[4]، حيث أن الخزندار يكون مسؤولا عن هذه المؤونة ويكون

1 حسن كشرود، المرجع السابق، ص 103-104.

2 مُحَمَّد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح وتق، المهدي المهدي البوعبدلي، ط1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص49-260.

3 دحماني جهيدة، نفسه، ص33.

4 نفسه، ص34

على رأس القافلة في الطريق أي الأول ويعمل على إنزال حمولة هذه الدواب بعد وصولها ويكون تحت أمره 60خادما، حيث الخزندار لا يقوم بشيء أثناء الطريق[1].

ب– وكيل الحرج: يختار من أقدم يولداش الخيمة وتوكل له مهمة توفير المؤونة وكافة المستلزمات الضرورية للجنود.

ج– أودا باشي: هو قائد السرية يعرف بالأودة باشي يتحكم من فرقة تتألف من 10إلى 15جندي[2].

د– الخوجة (دفتر دار): هو كاتب[3] القيادة يعينه الداي للاعتناء بدفتر أسماء الفرق والقبائل المعنية بخروج المحلة تسجل فيه الحسابات المالية.

هـ– عشي باشي: هو رئيس الطباخين حيث كل مهام الأكل على عاتقه يساعد وكيل الحرج في تنزيل المؤن وفرز ما يمكن استهلاكه لذلك اليوم وما يطبخ، ويشغل الجنود الذين معه في مهام المطبخ مثل توفير الماء وحمل المتاع إلى الخيم وكان يعمل على شكل طاقم ولديه مسؤوليات أخرى.

و– القاضي والمفتيان: يتضمن جهاز المحلة قاضي مهمته النظر في القضايا والمشكلات التي توكل له، ويدير الشؤون المالية في المحلة حيث هو المكلف بتحديد مقادير الضرائب، إضافة إلى مفتيان من مذهبين الأول من المذهب الحنفي والآخر من المذهب المالكي.

ز– باش سراج: مهمته العناية بالخيول الخاصة بالباي وبتنقلاته.

ح– باش فراش: مهمته نصب أوطاق الباي.

ل– الأجانب: يتواجدون أحيانا مع تنقلات المحلة بعد إذن الباي لمهمات مختلفة جاؤو لأجلها مثل الاستكشاف والقيام بأبحاث علمية مثل الطبيب الألماني الذي كان يرافق المحلة وكان يعمل على التعرف على بعض الأعشاب والمناخ والحيوانات في الجزائر[1].

---

1 مذكرات تيدنا، المصدر السابق، ص61.

2 قوري بشرى، المرجع السابق، 35

3 حسان حلاق، عباس صاغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط1، دار العلم للملايين، 1999، ص86.

ثالثا: الفرق الداعمة للمحال

اعتمدت السلطة العثمانية على عدة عناصر محلية لتعينها على فرض سلطانها في الإيالة وتدعيم جيشها النظامي وتمثلت هذه القوى في:

أ- قياد العرب: عملهم هو مرافقة قياد المحلة في سيرهم ويقودون الخيال لقول فاندلين شلوصر "واندفعت الخيالة يقودها عدد كبير من القياد"[2] وكان الباي يعطي رواتب هؤلاء حسب رؤوس الماشية التي يظفرون بها من القبائل، كما يساندون البايات وينظمون أنفسهم في صفوف المحلة، ومن مهامهم أيضا قيادة فرق الجيش حال الحرب والسلم فقد كانوا يخرجون على رأس المحلة لجباية الضرائب وتأديب القبائل العاصية، حيث تواجدهم يشكل أهم دعائم السلطة من الناحية الاقتصادية[3].

ب- فرق المخزن: تعتبر قبائل المخزن من أهم العناصر في تركيبة المحلة، تنحدر قبائل المخزن من أصول مختلفة وتنقسم إلى ثلاث أنواع، فنجد القبائل الأصلية المالكة للأراضي، وهي قبائل تم تشكيلها من طرف السلطة العثمانية وهذا للحفاظ على أملاكها العقارية مقابل المساهمة في التعاون على جباية الضرائب وحفظ الأمن، لكن كان يتم تمرد بعض قبائل المخزن أحيانا على السلطة وهذا بسبب ضمهم ضمن الفرق الأخرى بالقوة.

وكان تواجد قبائل المخزن في البايلكات وضواحي دار السلطان حيث تتمركز في مواقع استراتيجية لدعم السلطة، فنجدها مثلا بجوار الأسواق، وحول الحصون والأبراج، وبالقرب من الخوانق الجبلية والممرات الصعبة وعند الجسور، وعلى مقربة طرق المواصلات الرئيسية من الطرق السلطانية وترابط النقاط التي تمر بها المحال عند قيامهم بجمع الضرائب[4]، أما من حيث النشاط فكان يغلب عليها الطابع الفلاحي [5].

ج- فرق الزواوة: أوجدت السلطة كذلك فرق أخر تسمى الزواوة التي اعتمدت عليها لتدعيم الجيش وتم أخذ اسمها من قبائل الزواوة المتمركزة بين دلس وبجاية، وهذا لمساعدة الجيش على أداء

---

1 قوري بشرى، نفسه، ص 36.

2 فاندلين شلوصر، المصدر السابق، ص49.

3 جهيدة دحماني، المرجع السابق، ص41.

4 نفسه، ص41.

5 أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...المرجع السابق، ص164.

مهامه، حيث وصف دوفلوكس Devoulx زواوة على " انها القوات المرتزقة المحلية من أفراد قبيلة الزواوة تقدم خدماتها العسكرية للحكام العثمانيين مقابل أجور محددة قدرت بزياني واحد طوال فترة الحملة مقابل 2زياني للانكشاري"[1] واستعان الحكام بفرق زواوة من أجل قيادة المحال ومساعدة فرق الجيش لإخماد ثورات القبائل المنتفضة ويجمعون الضرائب ويتقاضون على ذلك أجرا، لهذا قيل عنهم " الزواوة مقدمون في البلاء مؤخرون في الرتب"[2]، وقد طلب خوجة الترك أن يكتب الزواوة في دفاتر العسكر فكتب منهم حوالي 2000جندي، حيث كان هيكل الزواوة يتكون من الأهالي فقط وعملهم مؤقت، ونذكر بعضا من مهامهم مثل: حراسة مدينة الجزائر، الأبراج القريبة منها، حراس للداي سنة 1817، وكان لدى الزواوة إقامات خاصة بهم عند خروجهم من المحال وكانوا يتمتعون بنظام خاص بهم[3].

خاتمة الفصل:

نستنتج مما سبق:

- ✓ أن المحلة العسكرية في الجزائر كانت مؤيدة من السلطة العثمانية، ولم تكن مرتزقة كما يظن البعض بالنظر إلى بعض أعمالها المتجاوزة للحد في بعض الأحيان.
- ✓ كانت مؤسسة المحلة في الجزائر تسير وفق خطط وقوانين مدروسة ولم تكن خبط عشواء فحسب.
- ✓ ساعدت بشكل ملحوظ في استقرار البلاد في الجانب الاقتصادي وهذا بالمساوات بين طبقات المجتمع مهما كانت سلطته ودوره، بالسلام أو بالعنف.
- ✓ كانت السلطة العثمانية في الجزائر مسايرة لأعراف الدين الإسلامي في جباية الضرائب الشرعية، وكانت تسير بمرجعية فقهية.

1 Devoulx Albeert, Tachrifat, recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, imp, du gouvernement, Alger, 1852, p31.

2 صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي...المرجع السابق، ص 318.

3 دحماني جهيدة ، المرجع السابق، ص 46

الفصل الثالث: أدوار المحلة

المبحث الأول: عمليات جمع الضرائب

المبحث الثاني: في الجانب الاقتصادي

المبحث الثالث: في الجانب السياسي

كثير منا يظن أن دور المحلة يقتصر في جباية الضرائب ومعاقبة المتخلفين فحسب لكن هذا خطأ، صحيح يعتبر هذا من أهم الأعمال التي تقوم بها، لكن هناك أعمال تقوم بها إضافة إلى جباية ما يتوجب من ضرائب السلطة على السكان ومعاقبة الممتنعين وهي: مراقبة الطرق البرية والبحرية والدخول في مفاوضات متكررة مع مختلف القوى المحلية " رؤساء القبائل" سواء الطائعة منها أو الممتنعة المعاندة، ونشر عملة الجزائر باعتبار المجتمع الريفي ذو مبادلات عينية، وأهمها تحريك الدورة الاقتصادية وتنظيم الأسواق بمراقبة السلع، وتوجد أغراض أخرى مثل إبراز مكانة وهيبة الدولة للعيان في بعض الأحيان وإثبات شرعية حكمها أمام السكان وتحديد فرض الطاعة من قبل السكان[1].

المبحث الأول: عمليات جمع الضرائب

إن من أهم الأدوار التي تقوم بها المحلة في الإيالات الجزائرية هي جمع أو جباية الضرائب تحت حكم عسكري في المناطق التابعة للسلطة في المدن وفي الأرياف وكذلك المناطق البعيدة ، وعادة ما تمتنع هذه الأخيرة عن دفع الضرائب مما يجعل الحكومة تضطر لشن حملات عسكرية لمقاومة القبائل وتأديبهم على التمرد وجباية الضرائب منهم بالقوة، إضافة إلى الصعوبات التي تتلقاها الحملة في التنقل في تلك الأراضي الشاسعة لهذه المهة، وقد ذكرنا المدة التي تبقى فيها المحلة لجمع الضرائب حسب البعد والقرب و ما تواجهه في الطريق عن الحكم المركزي فتتراوح تلك الفترة من شهرين إلى 6أشهر وقد تبقى إلى السنة، وكذلك بالنسبة لخروجها فيكون في شهر أفريل من كل سنة في الحالة العادية.

أولا: الضرائب الشرعية

إن دراسة النظام الجبائي، تتطلب معرفة دقيقة بالإسلام وتاريخ المجتمع وما يقوم عليه، حيث أن فترة الوجود العثماني الذي ترك آثاره وتنظيماته على هذا الشكل من النظام وذلك بإخضاعه إلى بعض التنقيحات الشكلية على جوهره، فمن حيث المبدأ عمل العثمانيون على إخضاع نظامهم للشريعة الإسلامية في هذا الجانب من الضرائب، فالضرائب الشرعية يمكن أن نصنفها إلى صنفين وهما: أراضي العشور وأراضي الخراج وهما في الاثنين يدخلون تحت مسمى الزكاة أما العشور فهي للأراضي المملوكة من قبل غير المسلمين وعند اعتناقهم الإسلام طواعية تصبح عشرية[2].

1 توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 163.

2 نفسه، ص164.

أ- العشور: تعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة التي تخص أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك، حيث تؤخذ هذه الضرائب من الإنتاج الفلاحي كالقمح والشعير وتبنى عمليا بالأحكام الشرعية، حيث تؤلف مدخولا أساسيا لسلطة البايلك لأن أغلبية الأراضي الزراعية الخصبة تعتبر ملكيات خاصة يتوجب على أصحابها دفع ضريبة العشور[1].

وتحدد كمية المحاصيل الزراعية المأخوذة كعشور بعدد الزويجات أو الجابدات المحروثة[2] دون النظر إلى الكمية الحقيقية للحصاد، وتقدر فيها بين 14/12 هكتار في السهول الخصبة وبين 10/8 هكتارات في النواحي الوعرة وتحدد عموما ب10 هكتارات والتي يستعمل لزراعتها حوالي 6 أحمال قمحاو4أحمال شعير.

أما مقدار الضريبة فقد حدد بصاع[3] من الشعير ومثله القمح، إضافة إلى مقدار من الزبدة وبعض الدواجن لبعض أفراد القبائل الذين يتمتعون بملكية خاصة في السهول، كما تم فرض على كل محراث لثوران حمولة بعير من القمح وآخر من الشعير[4]. كانت العشور يتم تحصيلها بانتظام كل موسم ولم يكن يستحصل إلا نادر من الأماكن البعيدة منها تلك المتمتعة باستقلالها عن الحكم المركزي، ويتم استخلاصها من طرف أشخاص معينون من المحلة ويعرفون مقادير العشور وغيرها موزعون على أوطان دار السلطان وكانت أوامرهم يتلقونها من قائد الجيش المعروف بأغا العرب، الذي له الحق في تعيين القياد من بين الشيوخ وحكام الأوطان من الجهة الشرقية والغربية[5].

---

1 بومديونة خضرة، نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830م، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة غرداية، 2018، ص21-22

2 الجابدة أو الزويجة: هي وحدة لقياس المساحة الزراعية المتعارف عليها الفلاحون بأقطار المغرب العربي وهي تماثل جفتلك بالأناضول ومساحتها تقدر بما يمكن لثورين أو بقرتين حرثه من الأرض في يوم واحد، وعادة ما تحدد ب10 هكتارات من الأرض و6 في الجبل والهكتار يساوي 10000متر مربع. أنظر نفسه ص22.

3 الصاع: الوحدة التقليدية لقياس الحبوب ببلدان المغرب العربي، يختلف وزنها حسب المواد والأمكنة ففي الجزائر مثلا يقدر الصاع ب 80كلغ و85 كلغ للملح، أنظر، ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية(الجزائر-تونس-طرابلس-المغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر هجري السادس عشر حتى التاسع عشر ميلادي، 2010م، ص 94. يراجع

4حمدان بن عثمان خوجة، المرآة ، تع وتق وتعليق، مُحَمَّد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005م، ص106

5 بوميدونة، المرجع السابق، ص 23.

أما طريقة عملهم فقد كانوا يتصلون مباشرة بالفلاحين والتجول بالمزارع لتحديد عدد الزويجات المحروثة وهذا لتقدير كمية العشور، وعند دفع السكان لعشورهم يتحصلون على وصل، ويسمح القانون للعاهل أن يتفاهم مع السكان حول تلك الأعشار واستبدالها بمبالغ معينة حسب الاتفاق[1].

وبالرجوع إلى ما ورد في مذكرة بومديونة خضرة نجد أن سجلات العشور لسنة 1233هـ/1818م نجدها تقسم عدد الزويجات وكميات القمح والشعير في مختلف الأوطان كالتالي:

1- عشور القمح[2]: جدول رقم(11)

الأوطان	الزويجات المحروثة	عشور بالصاع	بالبوجو[3]	بالفرنك
السبت(المواطن القريبة من المدية)	1270	7620	22860	4251960
بني خليل	1600	9600	28800	5356800
بني موسى	937	5622	16866	3137076
خشنة	1082	6492	19476	36225336
يسر	1606	9636	28908	5376888
بني جعاد	600	3600	10800	2008800
المجموع	7095	42570	127710	23754060

2- عشور الشعير: جدول رقم(12)

الأوطان	الزويجات المحروثة	عشور بالصاع	بالبوجو	بالفرنك
السبت(المواطن القريبة من المدية)	1270	7620	11430	2125980

1حمدان خوجة، نفسه، ص106.

2 تم نقل هاذين الجدولين من: خضرة بومديونة، المرجع السابق، ص24-25.

البوجو: عملة كانت مستخدمة في العهد العثماني ويقدر البوجو الواحد ب 1.86 فرنك، للمزيد أنظر سارة قاسمي، المرجع 3السابق، ص25.

بني خليل	1600	9600	14400	2678400
بني موسى	937	5622	8433	1568538
خشنة	1082	6492	9738	1811268
يسر	1606	9636	14454	2688444
بني جعاد	600	3600	5400	1004400
المجموع	7095	42570	63855	11877030

ومن خلال هذه الجداول نلاحظ أن عشور القمح والشعير يغطون نسبة هامة من مداخيل الخزينة حيث تساهم فيه العديد من الأوطان والتي أهمها وطن السبت أو حجوط، وطن بني موسى، وطن بني جعاد والتي تختلف فيها هذه الضريبة من وطن لآخر[1].

يتم تجميع هذه العشور في مخازن مخصصة لذلك داخل أسوار البايلك إذ يكلف الباي بتسليم هذه الضرائب وحمل نصيب منها إلى الجزائر في فترة تقدر بكل 6 أشهر تدفع إلى قائد المرسى لتصديرها إلى الدول الأوروبية خارج الجزائر[2]، ويمكن ذكر قول الزهار هنا حيث يقول: "إن الخلفاء كانوا يأتون آخر الربيع فيخرجون معهم المحال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار"[3].

ب– الزكاة: هي ضريبة شرعية متعارف عليها لكونها مأخوذة من الدين الإسلامي وهي ركن من أركان الإسلام، وقد نص عليها الكتاب والسنة وذلك من خلال قوله تعالى﴿ ... فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ﴾[الحج: 78][4] واعتبرت واجبا شرعيا لا يجوز التخلف عن دفعها، لهذا دافع عليها العثمانيون لكونها الركن الثالث من أركان الإسلام وتستخلص من الحبوب والثروة الحيوانية إذ يطلب من المربي أن يدفع بعض الرؤوس حسب التقدير زكاة له ومثل ذلك في الحبوب[5].

1 بومديونة، المرجع السابق، ص25

2 توفيق دحماني، المرجع السابق، ص166.

3 الشريف الزهار، المصدر السابق، ص35

4 القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع، سورة الحج الآية78.

5 بومديونة، نفسه، ص27.

وقد قدرت كميات الزكاة في نهاية العهد العثماني في خزينة البايلك التي تشكلت من مؤن وكميات منتجات ضخمة التي تحصلت عليها كما يلي[1]:

جدول رقم (13):

المنتجات	الكمية	بالفرنك
الصوف	4918 قنطار	293320
الجلود	7453 قطعة	50359
الزبدة	766 جرة (زير)	7124
القمح	9585 كيلة	111700
الشعير	500 كيلة	/

ثانيا: الضرائب المستحدثة

أ- ضريبة اللزمة: هذه الضريبة سميت بهذا الاسم لأنها ألزمت بها القبائل التي تقطن الجبال والمناطق الصحراوية كذلك، حيث كانت بمثابة الخراج التي جاءت في الأحكام الشرعية، تهدف هذه الضريبة إلى إعانة الجند والمساهمة في الدنوش، وهي تحل محل العشور والزكاة على القبائل البعيدة عن نفوذ البايلك ولا توجد لها معاملة مع موظفيه، ووقت جمعها يكون في الربيع والخريف مثل الضرائب الأخرى، حيث تقدر مدفوعات اللزمة الخاصة بالبيالك كما يلي: فبايلك الغرب يقدم 80ألف ريال صغيرة، بينما يقدم باي التيطري 14ألف ريال صغيرة، وباي الشرق يقدم 80ألف ريال كبيرة[2].

ب- الغرامة: قامت الدولة العثمانية بإحلال هذه الضريبة مكان العشور في حالة تعذر إخضاعها أي إحتياطا، كانت مثل اللزمة تفرض على سكان مناطق الجبال الخارجة عن السيطرة والموجودة في الصحراء والهضاب العليا واستخلاصها يكون نقدا وعينا وفي غالب الأحيان تكون على

1 تم نقل هذا الجدول من خضرة بومديونة، مرجع سابق، ص30 و ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية...، مرجع سابق ص،325.

2 قوري بشرى، المرجع السابق، ص92.

شكل مواشي ومواد غذائية لتوزعها على السكان[1]،وتحدد قيمة الغرامة على حسب الخيام والبيوت التي تقوم بجبايتها المحلة العسكرية، وحسب ما ذكر هابنسترايت في المحلة التي كان يسير معها ويرتحل سنة 1732م فقد كانت تدفع أولاد نايل[2] لمحلة التيطري 3150خروف و 1600 جرة زبدة تدفع على قسطين و 90جمل ، ومثلها أولاد علان حيث كانوا يدفعون 500كلغ من الزبدة و100 خروف و16 قطعة نسيج خيام من وبر الجمال، و12 كيس جلود الماعز و12 سرج للبغال[3] أما عشائر الحنانشة والنمامشة كانت غرامتها تقدر عادة ب 3000خروف سنويا[4].

ج- الخطية: تفرض ظرفيا على القبائل التي تم إخضاعها من طرف جنود المحلة، كما يتم فيها إجبار الأهالي على دفع الضريبة إثر جنح أو مخالفات فردية أو جماعية بسبب منازعات فردية أو جماعية أو أعمال عدوانية في السوق أو تعدي على المرابطين، لكن الصعب إذا لم يتم التعرف على صاحب المخالفة يتم فرضها تلقائيا على كل أفراد القبيلة عشوائيا، وتكون غنائم الجنح من نصيب القادة[5].

د- الدنوش: عندما تصل الدنوش التي يقودها الباي يستقبلها أغا العرب والخزناجي وبعض الموظفين عند عين الربط ويصطحب الباي وحاشيته إلى قصر الداي حيث توزع الهدايا على الموظفين حسب الرتبة وحسب حجم الهدية، ويبقى الباي في ضيافة الداي 7 أيام ثم يعود إلى مركز الولاية حيث يتضمن هذا النوع من المحال الذهب والفضة والأثاث الفاخر والطيب والجواري وغيرها لكون هذا الحدث يقع مرة كل ثلاث سنوات وينتظرونه بفارغ الصبر[6]. أما محلة الدنوش فتبلغ حسب تيدنا 150دابة[7] .

1 ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، ش و ن ت، الجزائر، 1970، ص90.

2 قبيلة من القبائل العربية القديمة التي كانت تسكن الجزائر بين الجلفة وتيارت والمدية وبعض مناطق الوسط ويسمون كذلك النوايل.

3 ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية...، ص338

4 فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 67.

5 دحماني جهيدة، المرجع السابق، ص93.

6نفسه، ص 95-96.

7 تيدنا، مصدر سابق، ص60.

أما الدنوش الصغرى أو ما يعرف بدنوش الخليفة حيث كانت فترته أقرب من الآخر فقد كان يقدمه خليفة الباي إلى الداي كل 6 أشهر في فصل الربيع والخريف، حيث كان البايات يرسلون خلائفهم في سبتمبر و أفريل لتقديم الدنوش أو الضرائب، من خلال الكمية فقد كان بايلك الشرق يتصدر قائمة الدنوش، ويليه بايلك الغرب ثم التيطري، وأحيانا الخلفاء لا يأتون بكامل دنوشهم لأسباب متعددة مثل كثرتها وعدم قدرتهم على حملها في البغال المتوفرة أو نقص الكمية وعدم استيفائهم للنصيب المحدد وغيرها[1].

أما عن الموارد الفصلية فنذكر بعضا منها متخذين خلفاء بايلك الغرب نموذجا وفق الجدول:

جدول رقم(14)[2]:

المصادر	الدنوش والهدايا
"فنتور دي باردي" 1203هـ/1788م.	يدفع في شهر ماي: 14 ألف بياستر، ومثلها في سبتمبر.
دفتر التشريفات العهد العثماني	كانت هدايا خليفة باي وهران في: 18شوال 1226هـ/1811م هي 36 بوجو(64.80فرنكا)، و15 خروف، وإبريق من العسل، وزوج من الجوارب الحريرية، وزوج من الأحذية، وجرتان من الزبدة، ثم بعد ثلاث أيام يدفع 125 ريالا وغيرها.
"الجنرال بوابيه" القرن 13هـ/19م.	دنوش سداسية تتألف من الأموال والخيول والمنسوجات الصوفية والبرانس والزبدة والعسل والشمع والجمال والبغال، وهو ما يقدر ب: 70ألف بوجو. إضافة إلى المبالغ الناتجة عن جمارك وهران وأرزيو.
" استرهازي" القرن 13هـ/19م.	دنوش صغرى تقدر ب: 100ألف ريال بوجو، وعدد من العبيد والإماء، والحياك، والبرانس البيضاء والسوداء، والجلد الأحمر لصنع الطماق[3] وخيول القادة والأحصنة والبغال.

1 توفيق دحماني، المرجع السابق، ص239.

2 تم أخذ هذا الجدول من المرجع نفسه، ص 247.

3 وهي الجزمة التي كان يستعملها الصبايحية الأتراك والعرب في ركوبهم على الخيل، ويدعى هذا بالجلد الفيلالي، نفسه ص 247.

المبحث الثاني: الجانب السياسي للمحلة

أولا: توفير الأمن:

إن من وظائف المحلة نجد وظيفة إقرار الأمن وذلك من خلال عدم ترك وجود التمردات هنا وهناك، بتأمين حدود البايلك دون تعرضه للاضطرابات، ويمكن أن يكون الخطر يكمن في القبائل التي تسكن في الحدود التونسية وكذا الحدود المغربية حيث هناك تقع العديد من التجاوزات والاعتداءات لحدود بايلك الشرق من طرف حكام تونس بمعية رجال الدولة المتمردين لذا لزم على بعض جنود المحلة أن يشددوا الرقابة في تلك المناطق.

لقد كان للمحلة دورا في جعل القبائل تذعن لمطالب الباي من تقديم للضرائب التي عرفت تزايدا مع تقدم الحكم العثماني حتى تسلم من بطش الحكام[1]، ومن أهم الصراعات التي وقعت بين إيالة الجزائر وتونس حيث يعتبر صراع سياسي أكثر من كونه حرب حيث يقول أحمد باي: " إن الحرب هي عادة الأعراب وإن الذي يريد حكمهم يتحتم عليه إبقاؤها بينهم والتحريض على المنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس، أما أوضاع السلم فإنها تقارب بين العرب وتوحدهم حول غرض واحد وهذه الحالة لا ينبغي أن يطمئن إليها كل من كان يريد السيطرة عليهم إذ قد تأتي ظروف يتحد فيها هؤلاء الرجال كالأخوة ويجدون أنفسهم منظمين للقيام بثورة، وعلى العكس فإن وجدت الحرب أو عداوة بينهم فإن من يريد حكمهم يكون دائما متأكدا من إيجاد أنصار"[2].

ثانيا: معاقبة المتخلفين (التمرد): كانت للسلطة العثمانية في الجزائر خلال العهد العثماني أنواع من العقوبات التي تفرضها على السكان والجماعات والقبائل حسب نوع التمرد كما ذكرنا لكن سنذكر بعض العقوبات التي كانت الإيالة تعاقب بها المتخلفين وأسباب ذلك أيضا لأن لكل فعل توجد ردة فعل فلا يمكن معاقبة قبيلة أو جماعة من طرف السلطة ظلما وعدوانا.

1 قوري بشرى، المرجع السابق، ص98.

2 أحمد باي، مذكرات أحمد باي، د ط، ش، و، إ، ت، الجزائر، دس، ص41.

فيما يلي جدول لأهم التمردات التي قادها سكان الأرياف ضد السياسة الجبائية موزعة حسب مناطق الاندلاع: **جدول رقم (15)**[1]:

التمرد أو العصيان	الإطار الزماني	الإطار المكاني
انتفاضة بن قانة وبوعكاز وبن جلاب	1788	الصحراء الشرقية
تمرد الحنانشة	1805-1803	الهضاب العليا
تمرد أولاد عبد النور	1812-1811	الهضاب العليا
تمرد مجانة	1813	الهضاب العليا
تمرد النمامشة والحراكتة	1817-1803-1822	الأوراس
تمرد أولاد سلطان ببلزمة	//	الأوراس
تمرد الذواورة	//	نواحي الزيبان

حقيقة كانت بعض الضرائب والرسوم التي كانت تفرضها السلطة على القبائل تثقل كاهلها لكن ليس الهروب من هذه الضرائب حل أمثل لأن المحلة أقوى من هؤلاء الأفراد أو القبائل الصغيرة من حيث العدد والعدة والسلاح مقابل السلطة القوية، وقد كانت بعض القبائل تدفع الضرائب لكن مع الإخلال بالمعلومات الحقيقية مثل مساحة الأرض المستغلة أو عدد رؤوس الماشية وغير ذلك من التحايلات، فقررت الدولة إحداث تغيير تم بموجبه الاستغناء عن التقديرات السابقة واستعمال نظام جديد والذي ذكرناه سابقا وهو نظام الزويجات التي حددت ب12 هكتار للسهول و7 هكتار للهضاب و5 هكتارات للأراضي الواقعة بالمرتفعات الوعرة.

لقد أوجد العثمانيون آليات جديدة للتحكم في الأسواق وضبط العمل فيها ومراقبة العصاة من خلال تشييد الأبراج وتزويدها بالحراس والحاميات العسكرية [2]، أما ما يخص معاقبة المتمردين فنذكر

1 وقاد محمد، ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700-1830م) ، مجلة "الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، مج2، ع1، "، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، جانفي 2021، ص106

2 وقاد محمد، ظاهرة التهرب الضريبي... ص100

مثلا عند ما يوكل القائد الحراسة لجندي فبمجرد تهاونه في الحراسة تقطع رأسه، ومن خلال ما ذكر شلوصر حول تواجد الجلادين في المحلة مهمتهم قطع الرؤوس والتنكيل بهم كقطع أحد أعضائهم[1]، وأكد ذلك الزهار في قوله: " والأواخر صاروا يخرجون بالمحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال الرعية"[2]، والمشكل أن المحلة لم تأبه بأوقات الشدة للرفق بالرعية فقد كان البايات يجمعون الضرائب حتى في أوقات المجاعات والكوارث مما أدى إلى هؤلاء لهجران أراضيهم وحقولهم الخصبة ليلجأو إلى الجبال هربا من وصول الأتراك إليهم،[3] وهو عمل لا يمكن التغاضي عنه لأنه بصراحة غير إنساني فمثلا نذكر عمر بن الخطاب لم يكن يقطع أيدي السارقين في عام الرمادة بسبب المجاعة التي حلت بالمدينة المنورة أنذاك .

وقد قامت بعض القبائل في ظل هذه العقوبات الصارمة بتزوير النقود من أجل دفع ما ترتب عليهم من الضرائب، حيث لم يكن جنود المحلة فقط من قاموا بعمليات التخريب والنهب بل فرق المخزن كذلك حين استعانت بهم السلطة للقيام بأعمال تعسفية ووحشية اتجاه الرعية من نهب وسرقة مع علم الحكام عن كل ما يجري. بل وكان بعض من المخزن يتمتعون بامتيازات عند الإتيان برؤوس القتلى من رجال القبائل العاصية، إضافة إلى مصادرة الثروات التي عملوا عليها السنين الطوال من الجهد والعمل وتشريد أفراد عائلاتهم [4] حيث لا ينبغي عمل هذه الجرائم ضد السكان أو القبائل بحجة العصيان والتمرد.

وقد هجا سعيد المنداسي الأتراك ووصفهم بالمجرمين بشعره:

فما دب فوق الأرض كالترك مجرم ولا ولدت حواء كالترك إنسان[5].

ويدعم العنتري هذا الرأي حين قال: "... فإن أهل الأعراش قاموا على بعضهم بعضا بالنهب والفساد..."[1] .

---

1 شلوصر، المصدر السابق، ص50

2شريف الزهار، مصدر سابق، ص35.

3شالر وليام، مذكرات القنصل وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، 1816-1824، تع وتق وتعريب إسماعيل العربي، ش و ن ت، الجزائر 1982م، ص59.

4 قوري بشرى، المرجع السابق، ص104.

5 أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص259.

ثالثا: حملات المحلة:

لقد كانت حملات المحلة ضرورة تتبع رغبة الحكام في إبعاد التهديد للسلطة، حيث كانت إلزامية خاصة في المناطق النائية والبعيدة عن النفوذ، وبالتالي كان من الواجب ضرب هذه القبائل بيد من حديد كما يعبر وهذا في صالح المحافظة على الاستقرار والأمن، وتوجد أنواع من الحملات حسب المكان ونوع العصيان من طرف القبائل وغيرها، فأحيانا تكون الحملات لتفريغ وتخويف جموع العشائر مثل محلة مُحَّد شاكر باي (1814-1818) الذي قاد محلته في 1817على القبائل العاصية، وبفضل هذا الأسلوب تم ربط سكان الأرياف من طرف الحكام بالجهاز الإداري وجعله يخضع لمتطلبات المؤسسة العسكرية[2].

وما يمكن قوله كذلك بالنسبة لجباية دولة الأمير للضرائب، حيث الكثير من السكان تعودوا على عدم دفع الضرائب والتهرب منها، مثل بعض القبائل التي تسكن الحدود حيث كانت تهرب عبر الحدود، مثل بنو زيان، الذين كانوا يفرون إلى مدينة وجدة في المغرب الأقصى، حيث كان عددهم كبير ويتراوح بين 30ألف و50 ألف نسمة مما كان يستعمل ضدهم كل الوسائل والطرق لإجبارهم على أداء واجباتهم تجاه الدولة[3].

يمكن أن نذكر حملة الباي مُحَّد الكبير على جنوب وهران حيث كانت حملته قاسية نوعا ما لاثخانه في بعض التجاوزات وما خلفه من خراب واستياء الأهالي من حملته التي غنم منها أموالا طائلة ومواشي، كذلك ما فعله الباي بومرزاق على قبيلة الأرباع الذي استولى على 1700جمل وأسر 120من أعيان تلك القبيلة، حيث ترك هذا النوع من المحال العسكرية التي يقوم بها البايات آثارا سلبية على البلاد. ومن الحملات التي يمكن ذكرها بهذا الصدد حملة يحي أغا على وادي مزاب في الجنوب الجزائري حيث قاد نحو الجنوب حملة تعتبر من أولى الحملات العثمانية التي وصلت إلى تلك المنطقة في ديسمبر 1563م، وقد كان من هدف الحملة محاولة التوسع وإخضاع المزيد من المناطق

---

1 صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح وتق رابح بونار، ش، و،ن، ت، الجزائر، 1974،ص 33

2 دحماني جهيدة، المرجع السابق، ص99.

3 توفيق دحماني، المرجع السابق، ص303.

تحت لواء العثمانيين وجباية للضرائب وغيرها[1]، لكن سكان واد مزاب أرسلوا إلى يحي أغا رسالة قبل وصوله للمنطقة نذكر بعض منها: "...إلى أرباب النعم ومنابت الكرم ذوي التجاويد على أهل الهمم منهم الأمين السخي المتفضل العلي أبو زكرياء حفظه الله....فأساءني ذلك وقلت لابد من إظهار ما عندنا إلى الأمير..."[2]. حيث تمكن مراجعة يحي أغا عن قراره بفضل أن منطقة وادي مزاب كانت تسدد ما عليها من الضرائب للباي في مدينة الجزائر ولم تكم مثل القبائل الأخرى العاصية.

وقد ذمت الأشعار الشعبية هذه الحملات ومن ذلك قولهم:

" التل يخلى وتزول منوا الذخائر****** وتصير النخلة برخلة ولا شك تخلى الجزائر"[3]

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي للمحلة

أولا: ضرائب المدن

لقد ذكرنا سابقا أنواع وتفاصيل كيفية جباية الضرائب وكيفية معاقبة العاصين والمتخلفين عن أداء الضرائب أو الدنوش، أما الآن فنتطرق إلى كيفية عمل المحلة في جباية ضرائب المدن وماهي العوائق التي تتعرض لها في سبيل ذلك وما المناطق التي تقصدها عادة دون غيرها حيث ذكرنا هذا بتحفظ.

إن أغلب المناطق التي تقصدها المحلة لجباية الضرائب هي المدن لكونها شريان الاقتصاد أكثر من الأرياف لكن تجد صعوبات نذكر منها مثلا ، ففي واد الصومام التابع لبايلك قسنطينة، كانت المحلة تضطر إلى الاستعانة ببعض القبائل القاطنة هناك، وهذا بالرغم من الدعم الذي يقدم للمحلة من المركز من قبائل المخزن، ومع هذا يتم استخلاص القليل من الضرائب لافتقار أراضي تلك المنطقة[4].

1 بوشن زكرياء، علاقة منطقة وادي مزاب بسلطة إيالة الجزائر العثمانية خلال الفترة الحديثة (1519-1830م)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة غرداية، 2022م، ص40.

2 ناصر بالحاج، النظم والقونين العرفية بوادي مزاب في الفترة الحديثة، جمعية التراث، القرارة غرداية، 2018م، ص155.

3 قوري بشرى، المرجع السابق، ص102

4 توفيق دحماني، المرجع السابق، ص228.

نتناول الآن الكيفية التي تستعملها السلطة العثمانية في المدن تجعل السكان والقبائل تدفع ضرائبها ويقع ذلك في مجموعات تسمى الحاميات العسكرية أو ما يسمى بالنوبة، فحسب حمدان خوجة فعند الذهاب للجباية كان بعض الانكشاريين يريد البقاء في مدن البايلك وهذا بسبب تضاعف أجرتهم وإكثار مدخراتهم، وبسبب سخاء الداي معهم حيث يقدم لهم العطايا والمنح. أما بالنسبة لجنود النوبة فقد كانوا يتسلمون راتبا زهيدا مقابل خدمتهم.

أما بالنسبة لعددهم الحقيقي للنوبات[1] الأساسية في الجزائر نذكر بعضها:

- نوبة وهران، 10 سفرات تحتوي على 156 رجلا.
- نوبة مستغانم، 05 سفرات ، تضم 78 رجلا.
- نوبة تلمسان، 05 سفرات، تشمل 76 رجلا.
- ونوبة معسكر، 03 سفرات، تشمل 42 رجلا.

ثم ازدادت بعد ذلك وأصبحت في سنة 1830م حسب أحد سجلات البايلك وهي كما يلي:

- نوبة وهران 1300 تركي.
- نوبة تلمسان 1300 تركي، 738 كرغلي.
- نوبة مستغانم 1300 تركي، 694 كرغلي.
- ونوبة معسكر والقلعة وملیانة تحتوي على 1300 تركي كذلك و 779 كرغلي[1].

1 نوبة: هي عبارة عن فرق من الجيش الانكشاري تقوم بحراسة القلاع والحصون والأبراج ويسمى الانكشاري المكلف بالحراسة بالنوباجي وتشير الدراسات أن عوج هو أول من أسس هذه النوبات العسكرية وتكون تابعة له مثل نوبة شرشال ونوبة قلعة بني راشد، ويتمثل الفرق بينها وبين المحلة هي أن المحلة تعني الجند الذي ينتقل في الأرياف أما النوبة تكون في البراج والثكنات أي عملها داخلي، كذلك النوبة تكون في المدينة وثابتة اما المحلة فهي متنقلة وهذا من خلال اسمها كذلك، وأيضا المحال تستعمل للقضاء على التمردات وجباية الضرائب حيث تكون مزيج من القبائل الخاضعة للسلطة العثمانية، وتختلف النوبة عن المحلة في كونها تتألف من صفرات تتألف من 15 إلى 20 جندي بينما المحلة فتتألف من خيم تضم كل خيمة تقريبا نفس عدد الجنود، وحيث يقول هابنسترايت أن المحلة تتكون من المشاة الأتراك وهم من حاميات المدن المعروفة من فرسان العرب ورجال المخزن ويشاركون في المحلات لجمع الضرائب ومراقبة القبائل. للمزيد أنظر: قوري بشرى، المرجع السابق ص 46-47. وجون هابنسترايت، المصدر السابق، ص 30.

ويمكن من خلال النظر إلى هذه الإحصائيات نلاحظ أن النظام الضريبي كان يتميز بالتنظيم والمرونة، فالإدارة العثمانية كما ذكرنا أنها كانت أحيانا تفتح أبواب التفاوض والتشاور مع السكان حول تحديد قيمة الضريبة وطرق دفعها[2].

وقد كانت الإدارة صارمة في تطبق القوانين الخاصة بالضرائب، وهذا ما ذكره حمدان خوجة في كتابه عندما قال: " عندما علم الأتراك أن جباة الضرائب يقومون بالتجاوزات، أي أن الدولة لم تكن تقبض بالضبط جميع المبالغ التي تعود لها، أو أن الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم، عندئذ أوجدوا وسيلة تمنع تلك التجاوزات التي كانت تثبط الفلاحين وتعوقهم"[3]، ولتمكين الدولة لملء خزينتها أنشأت مصلحة الجمارك حيث تفرض الأخيرة رسوما على الصادرات والواردات حيث حددت بخمسة بالمئة بالنسبة للمسلمين والأوروبيين على السواء، إضافة إلى سلطة تشريعية حيث تنظر هذه السلطة في القضايا الإجرامية والجنائية والمدنية والحكومية والخلافات التي تقع بين الناس أو الخلافات التي تكون في وسط السلطة بين رئيس الدولة وشخص آخر، وسيادة السلطة فقد كانت تسهر على تنفيذ الأحكام التي تصدرها السلطة القضائية[4].

ثانيا ضرائب الأرياف:

بالنسبة لجمع الضرائب في الأرياف لا نذكر كل شيء فالكيفية التي تجمع بها الدولة الضرائب في الريف والقرى والمداشر والعلاقة التي كانت بين الجباة والسكان و تعامل جنود المحلة مع أنواع المتمردين في شتى المناطق قد تقدم ذكرها، فهنا نعطي لمحة عن هذه الضرائب والمفاوضات وكيفية إحصائها.

لقد كان باي قسنطينة يحاول كسب ثقة الشعب بالاكتفاء بقبض مبلغ 15 فرنك فقط مكان الاشتراط بحمولة بعير كامل من القمح وأخرى من الشعير عن كل محراث، كما اكترى للفلاحين مقابل سعة وعشرين فرنكا فقط، عن كل ما يمكن أن يغطيه طوال السنة محراث يجره ثوران. وبالنسبة

---

1 توفيق دحماني، المرجع السابق، 230م.

2 نفسه.

3 حمدان خوجة ، المصدر السابق، ص 106.

4 نفسه، ص71.

لضرائب الريف فقد ذكرنا أن أغلبها يذهب للعشور والزكاة وقد ترك هذه الكيفية من الجباية النظام الجبائي للبايات. ويمكن أن نذكر هنا جانب من ضرائب الأرياف والتي تفرض على أراضي البايلك:

أ- نظام الخماسة:

يمكن أن نعبر عنه بعقد استئجار يحصل بموجبه الخماس على أجرة عينية مقابل خدماته في أعمال الحرث والحصاد خلال السنة وتعتبر ممارسة قديمة ترسخت في التقاليد والعادات والأعراف والتي فرضتها الحاجة الاقتصادية، وهذا النظام يمكن الفلاح من العمل في الأراضي التابعة للدولة مقابل خمس انتاجه بعد أن توفر له الدولة ما يلزمه. وقد تم تدعيم هذا التعامل الفلاحي من خلال العرف السائد في الأرياف فأصبح يقوم أساسا على إثبات حق اقطاعي في العمل الزراعي وهذا مقابل جزء من المحصول ، ويوفر للعاملين بهذا الأسلوب لمدة تسعة أشهر مبلغا محترما يسمح للشخص بتدبير أموره وأمور أهله[1]، وتوجد بعض الإقطاعات بفعل بض الظروف الاجتماعية أصبحت تتميز بأساليب زراعية بسيطة[2].

كان نظام الخماسة يوفر لأصحاب الأراضي ولخزينة الدولة مداخيل كبيرة من الحبوب والتبن حيث يوفر احتياطيا هاما لمواجهة المواسم السيئة مما سمح بإعالة الآلاف من الفلاحين الذين كانت عدد أيام عملهم ب90 يوما في السنة، حيث إن انتاج الجابدة الواحدة يصل إلى 22 صاع من القمح و51.5 صاع شعير و 68كيس تبن أما حصة الفلاح منها فهي 5.5 صاع قمح و14.5 صاع شعير و14 كيس تبن[3].

ب- نظام التويزة:

تعتبر التويزة أكثر أشكال التضامن القروي شهرة، وكثيرا ما تجد الفرصة للظهور في أراضي الأوقاف ويلاحظ أن الأب هو الذي يمثل أفراد أسرته في احتفالات القرية وينوب عنها في التجمعات المسجدية[4]. لم تتخذ التويزة أبدا طابع الواجب وإنما ترسخت في أخلاقيات سكان الأرياف، حيث

1 بومديونة خضرة، المرجع السابق، ص34.

2 ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية ...ص129.

3 بومديونة خضرة، نفسه، ص 36.

4 توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 123.

يعين الفلاح زملائه الفلاحين في العمل ببهائمه ومحراثه وهذه الكلمة راسخة في أذهان بعض الناس والقبائل إلى يوم الناس هذا وهي تستعمل كذلك للتعبير بنفس الغرض، وكانت تدوم عدة أيام بأمر من البايلك أو زعيم أو أحد المرابطين فيقومون بأعمال الزراعة في مزارعهم مثل قبيلة بني صالح بالقيام بالحصاد في أحواش بني خليل غرب بوفاريك.

وقد عرف بايلك الغرب نظام التويزة حيث نجد أن الباي شعبان يمتلك مزرعة في أراضي أولاد علي تستغل بهذا النظام، وأيضا الباي أبو اسحاق إبراهيم باي الغرب ملك قطاع واسع من الأراضي على ضفاف وادي الشلف تستغل عن طريق نظام الخماسة والتويزة، كما أقام الدايات والبايات في بايلك التيطري مزارع تستغل بهذا النظام طيلة القرنين الثامة عشر والتاسع عشر إذ بلغت 17 مزرعة يتم جني المحاصيل فيها بواسطة أعمال التويزة فكانت مزارع الباشا تحت رئاسة حاكم المدية، وتوزع أعمال التويزة في هذه المزارع حسب القبائل المعنية بذلك[1].

خاتمة الفصل:

نستنتج مما سبق:

- ✓ أن عمليات جمع الضرائب التي كانت المحلة تقوم بها المحلة كانت بطرق وأساليب متنوعة وفي فترات متنوعة أيضا لذلك لم نستطع حصرها كلها في هذا الفصل.
- ✓ كيفية تقسيم جباية الضرائب تم تقسيمها، بضرائب شرعية ومستحدثة، وتوجد تقسيمات أخرى في مصادر مختلفة.
- ✓ ذكرنا أعمال المحلة الإيجابية منها والسلبية حسب ما ذكرته لنا المصادر والمراجع ويمكن القول أن الجانب الإيجابي لأعمالها كان أكثر من الجانب السلبي كما يعتبره السكان.
- ✓ يعتبر تنظيم المحلة في الهيكلة و المسير محكم ويضبط الجنود والقياد على شكل سواء من حيث حقوقهم والواجبات.
- ✓ أدت المحلة أدوارا أخرى خلاف جمع الضرائب و إيقاف التمرد من حفظ للأمن والنظام العام للإيالة.

[1] خضرة بومديونة، مرجع سابق، ص 38

الخاتمة

نأتي على بركة الله إلى ختام موضوعنا الذي تحدث عن النظام المالي وعن محلة جمع الضرائب وأدوارها في الجزائر خلال الفترة الحديثة والتي تمثل جزءا هاما من المؤسسة العسكرية، حيث أن هذه الفترة كانت حافلة بالأحداث الداخلية والخارجية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونستنتج من خلال دراستنا لهذا الموضوع ثلة من النقاط وهي:

- تمثل خزينة الدولة في الفترة العثمانية الإدارة المالية المركزية حيث كانت لها أدوار واسعة في السلطة غير المحافظة على أموال الخزينة وتسييرها.
- ازدادت موارد الخزينة في نهاية القرن 18م بشكل كبير بسبب تنوع مداخيلها وحوكمتها الرشيدة ووجود مداخيل أعلى بكثير من مصاريفها من الدنوش الضرائب المتنوعة وعوائد بيت المال وغنائم الجهاد البحري، إضافة إلى ما كانت تتمتع بها من ثروة زراعية و حيوانية حيث ساعدت الأخيرة على انتعاش الخزينة.
- إن استعمال التقشف في توزيع موارد الخزينة وتوزيعها بانضباط كان يرتكز على حماية ثروات البلاد وعدم تبديدها، وقد استفادت من ذلك بحماية وتقوية جيش البلاد.
- إن استحداث نظام المحلة من طرف السلطة العثمانية في إيالة الجزائر لم تكن وليدة الحاجة فحسب بل للنتائج التي كانت تحققها على جميع الأصعدة وظهور نتائجها وإثبات جدارتها من خلال استعمالها في الدول السابقة لها، مثل الدولة الحفصية وغيرها واعتبرتها واجبة وتمثل سلطة قائمة بذاتها.
- تطورت تنظيمات المحلة خلال الفترة العثمانية وتم تشكيلها على طريقة حديثة وإخضاعها للقوانين العثمانية.
- برزت المحلة كمؤسسة عسكرية متنقلة أوكلت لها عدة مهام، أهمها جباية الضرائب حيث أثبتت جدارتها في هذا الجانب خلال الفترة العثمانية ومن الناحية العسكرية فرض سلطتها على التمردات والثورات، ومراقبة الأسواق وإنعاش الدورة الاقتصادية.
- مساهمة المحلة في توسيع حدود الدولة وفرض الأمن في البلاد وإبراز كيانها وهيبتها على الصعيد الداخلي والخارجي.
- من أهم الأسباب التي جعلت المحلة تخوض بعض الحروب والمعارك الطاحنة هي امتناع الأفراد أو الجماعات عن أداء ما يلزمها من الضرائب.

- تعتبر المحلة في الجزائر المسيرة والموجهة لاقتصاد الإيالة في الفترة العثمانية ، إضافة إلى استمرارها لفترة كبيرة من الزمن بسبب انتهاجها سياسة خبيرة في تسيير البلاد وذلك بربط علاقاتها مع الهيئات والمراجع الدينية لدى السكان ورؤساء القبائل وكونها واسطة بين السلطة والرعية.
- تداخل دور المحلة مع كثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحققت من خلاله نتائج كبيرة.
- يخضع الجنود داخل المحال إلى قوانين صارمة تضبط صفوفهم وتحركاتهم وتحدد حقوقهم وواجباتهم.
- يعتبر الاهتمام الكبير للسلطة العثمانية بالمحلة بسبب تنظيمها المحكم وقاعدتها المتينة من جهة وبسبب الأموال والثروات الكبيرة التي تقوم بجبايتها والسلطة الواسعة التي تتحكم بها حيث إن موارد المحلة تعتبر كمصادر رئيسية لدخل الخزينة.
- النظام الذي تسير المحلة من خلاله لجباية الضرائب حيث كان في فترات معينة في السنة وليس بعشوائية، وتكون هذه الفترات مدروسة حسب مخطط لكل بايلك مما أدى ذلك إلى نتائج مرغوبة.
- تمويل المحلة يقع على عاتق عدة أطراف حسب مكانتها، فالتموين الأصلي يكون من طرف السلطة وتمول من طرف السكان عند جولاتها لجباية الضرائب بالمال أو العتاد.
- قيام المحلة ببعض التجاوزات في جباية الضرائب في فتراتها الأخيرة في بعض المناطق بشهادة بعض المصادر التي ذكرت هذه التجاوزات، مما أدى إلى إنهاك الرعية في بعض المناطق.

نرجو أن نكون قد وفقنا لطرحنا لهذا الموضوع في هذه الفترة الزمنية الواسعة، حيث أن الموضوع يحتاج إلى المزيد والمزيد من التفصيل، لكن ما لايدرك كله لا يترك جله ونرجو أن يستفاد من هذا الموضوع لاحقا.

الملاحق

- الملحق 01: خريطة تمثل مخطط لحصن القصبة حيث توجد الخزينة العامة ومخازن البايلك.
- الملحق 02: خريطة تقريبية توضح سير المحلات الجبائية، وطريق الدنوش السلطانية.
- الملحق03: خريطة سير المحال في البايلكات الثلاث.
- الملحق04: بعض ضرائب أصحاب المهن في مدينة الجزائر سنة 1110هـ/1698م.

الملحق01: مخطط لحصن القصبة حيث توجد الخزينة العامة ومخازن البايلك.

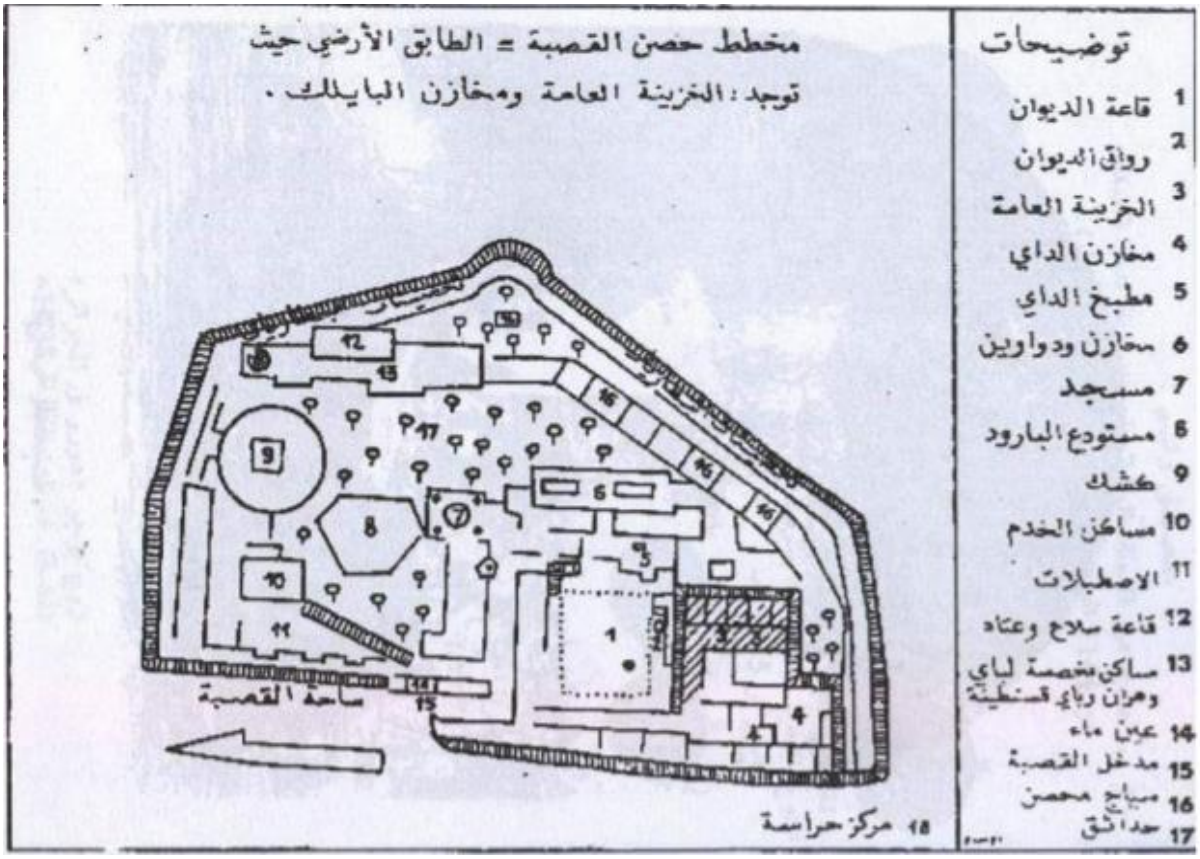

المصدر: علي آجقو، مؤسسة الخزينة أواخر العهد العثماني 1798م/1830م، ص342.

الملحق02: خريطة تقريبية توضح سير المحلات الجبائية، وطريق الدنوش السلطانية.

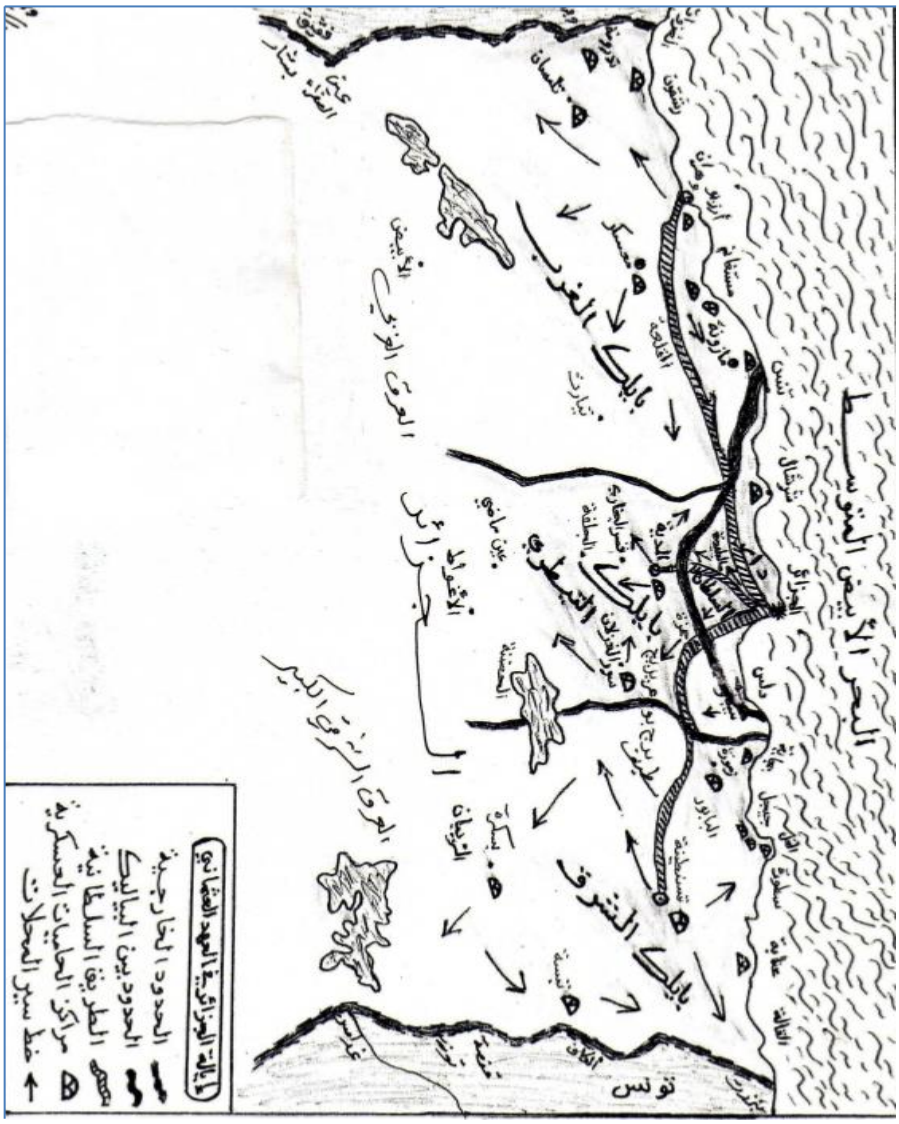

المصدر: توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1865/1792م، دراسة مقارنة، ص616.

الملحق03: خريطة سير المحال في البايلكات الثلاث.

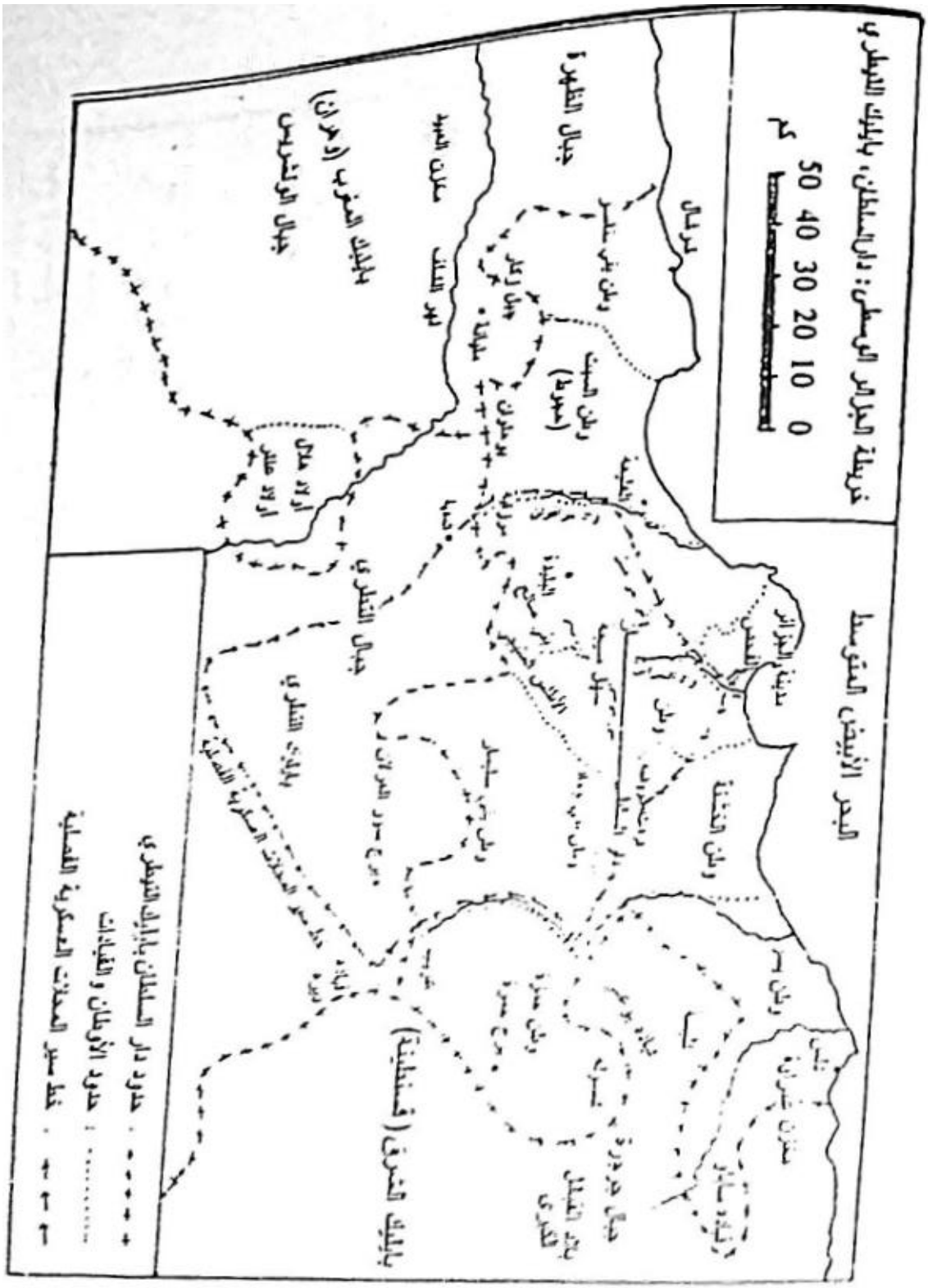

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية...، المرجع السابق، ص 373.

الملحق04: بعض ضرائب أصحاب المهن في مدينة الجزائر سنة 1110هـ/1698م

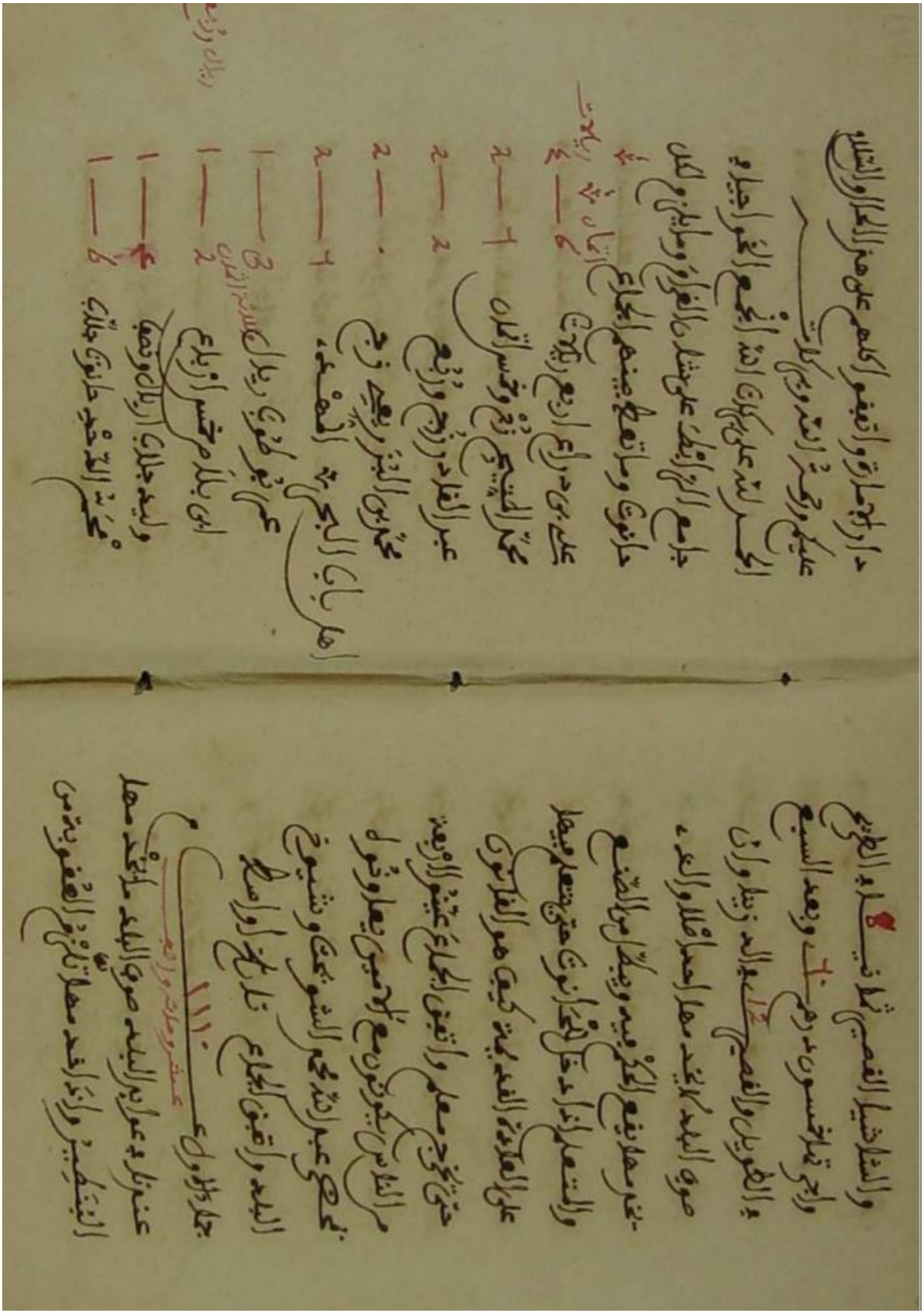

المصدر: توفيق دحماني المرجع السابق، ص597.

الجدول رقم 01: مداخيل خزينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر.....8

الجدول رقم 02: المصاريف العامة للإيالة سنة 1822.....16

الجدول رقم 03: يقدر ثروات الخزينة في فترات مختلفة.....21

الجدول رقم 04: الترضيات التي يأخذها الجند لإحدى محال بايلك التيطري.....32

الجدول رقم 05: عدد جند محلة بايلك الشرق سنة 1829.....38

الجدول رقم 06: عدد جند محلة بايلك التيطري سنة 1829.....38

الجدول رقم 07: عدد جند محلة بايلك الغرب سنة 1829.....38

الجدول رقم 08: سير المحلة في بايلك الشرق.....40

الجدول رقم 09: سير المحلة في بايك التيطري.....41

الجدول رقم 10: سير محلة بايلك الغرب.....43

الجدول رقم 11: عشور القمح في إيالة الجزائر1818.....58

الجدول رقم 12: عشور القمح في إيالة الجزائر1818.....59

الجدول رقم 13: كميات الزكاة في خزينة البايلك.....60

الجدول رقم 14: دنوش خلفاء بايلك الغرب نموذجا.....62

الجدول رقم15 : أهم التمردات التي قادها سكان الأرياف ضد السياسة الجبائية.....64

المصادر والمراجع

المصادر بالعربية:

1. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 196، رواية ورش عن نافع، ط6، بيت القرآن، سورية، 2014م.

2. ابن المنظور، لسان العرب، ط ج، تح عبد الله الكبير وأخرون، القاهرة، مصر، د س.

3. ابن ميمون مُحَمَّد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق وتح مُحَمَّد بن عبد الكريم، ط2، دار الذخائر، ش، و، إ، ت، بالمغرب العربي، الجزائر، 1981م.

4. ابن هطال التلمساني احمد، رحلة مُحَمَّد الكبير باي الغرب الجزائري إلى جنوب الصحراء الجزائري 1785، تح وتق مُحَمَّد بن عبد الكريم، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2004م.

5. أحمد باي، مذكرات أحمد باي، د ط، ش، و، إ، ت، الجزائر، دس.

6. الزهار أحمد الشريف ، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف في الجزائر1774-1830، تح أحمد توفيق المدني، ش، و، إ، ت، الجزائر، 1974م.

7. الزياني مُحَمَّد بن يوسف ، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح وتق، المهدي المهدي البوعبدلي، ط1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

8. العنتري مُحَمَّد صالح ، الفريدة المنسية في حال وصول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة وتليه روضة النسرين في تعريف أشياخ الأربعة المتأخرين، مراجعة وتح يحي بوعزيز، ط خ، دار المعرفة ، الجزائر، 2009م.

9. العنتري مُحَمَّد صالح، مجاعات قسنطينة، تح وتق رابح بونار، ش، و،ن، ت، الجزائر، 1974م.

10. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة ، تع وتق وتعليق، مُحَمَّد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005م.

المصادر المترجمة بالعربية:

1. شالر وليام، مذكرات القنصل وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، 1816-1824، تع وتق وتعريب إسماعيل العربي، ش و ن ت، الجزائر 1982م.

2. شلوصر فاندلين ، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837، تر وتق ، أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر،2007م.

3. عميراوي أحميده، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني"مذكرات تيدنا نموذجا " ، دار الهدى، الجزائر، د س ط.

4. هابنسترايت، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ 1732م)، تر وتق وتع ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، د س ط.

بالفرنسية:

1.Devoulx Albert, Tachrifat, recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, imp, du gouvernement, Alger, 1852.

المراجع:

1. الأرقش دلندا وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، 2003

2. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م.

3. التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي(1816-1871)م)، ط1، الدار التونسية للنشر، 1982م.

4. سبنستر ويليام ، الجزائر في عهد رياس البحر، تعر تق عبد القادر زبادية، ش، و، إ، ت، الجزائر1980م.

4. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، ش و ن ت، الجزائر، 1970.

5. سعيدوني ناصر الدين ، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

6. سعيدوني ناصر الدين ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، لبنان،2001م.

7. سعيدوني ناصر الدين ا، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر-تونس-طرابلس الغرب) من القرن 16إلى القرن 19م، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، 2010م.

8. سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008م.

9. شويتام أرزقي، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي في الفترة العثمانية، 1519-1830، ط2، 2016، دار الكتاب العربي، الجزائر،2010م.

10.عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي، 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2012.

11. عبد القادر نورالدين ، صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م.

12. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1500-1830،ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998.

13. مبارك ابن مُحَّد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964م.

14. ناصر بالحاج، النظم والقونين العرفية بوادي مزاب في الفترة الحديثة، جمعية التراث، القرارة غرداية، 2018م.

15. هلايلي حنيفي ، بنية الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2007.

مذكرات ودراسات أكاديمية:

1. بن شعبان فريال، المؤسسة العسكرية في الجزائر خلال العهد العثماني- الجيش الانكشاري نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة المسيلة، 2019-2020م.

2. بوشن زكرياء، علاقة منطقة وادي مزاب بسلطة إيالة الجزائر العثمانية خلال الفترة الحديثة (1519-1830م)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة غرداية، 2022م.

3. بومديونة خضرة، نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات(1671-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص حديث ومعاصر، قسم التاريخ جامعة غرداية، 2017-2018م.

4. حرفوش عمر ، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني الإدارة المركزية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث، قسم التاريخ جامعة الجزائر02، 2008-2009م.

5. خينش وحيد، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني- الجيش أنموذجا-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2014-2015م

6.دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر 1792-1865م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ بجامعة الجزائر02، 2007-2008م.

7. شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2005 -2006م.

8. رحموني فتيحة، السياسة النقدية في الجزائر خلال العهد العثماني 1519- 1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الدولة العثمانية، جامعة يحي فارس لمدية، 2019-2020م.

9. قوري بشرى و جهيدة دحماني، نظام المحلة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة العقيد أكلي محند اولحاج البويرة، 2018-2019م.

10. العزيزي مُحَّد الحبيب، ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث" المحلة التونسية أنموذجا"، أطروحة لنيل الدكتوراه، تخصص في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001م.

11. غطاس عائشة ، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، قسم التاريخ جامعة الجزائر،2000-2001.

12. لعلاوي مُحَّد، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2014-2015م.

13. كشرود حسان، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية1659-1830، مذكرة ماجستير، تاريخ حديث تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008م.

14. مقصودة مُحَّد، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني(1519-1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014م.

المقالات:

1. آجقو علي، شلبي شهرزاد، مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري1798-1830م، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع21،ديسمبر2016.

2. أمير يوسف، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830م، مجلة قضايا تاريخية، ع1، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2016م.

3.عمريوي فهيمة، مظاهر من التنظيم العسكري في الجزائر أثناء الفترة العثمانية- مؤسسة المحلة أنموذجا-، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، د ع، جامعة خميس مليانة، جويلية 2019.

4. لمقدم عمر، جوانب من التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد03، العدد02، ديسمبر 2019م.

5. لنوار صبرينة، آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع 26،جامعة بابل، أفريل 2016م.

6. كعوان فارس، المصطلحات الإدارية العثمانية في الجزائر، مجلة مدارات تاريخية– دورية دولية ربع سنوية، المجلد الأول، ع خاص، جامعة مُحَمَّد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2019م.

فهرس الموضوعات

المقدمة 1

الفصل الأول:النظام المالي في الجزائر 6

المبحث الأول: موارد البايلك 7

أولا: الموارد البرية..... 7

ثانيا: الموارد البحرية: 13

المبحث الثاني: وجوه الإنفاق 15

أولا:جرايات الجند 16

ثانيا: رواتب الموظفين..... 17

ثالثا: نفقات بيت المال:..... 19

المبحث الثالث: الخزينة المالية 20

أولا ثروات الخزينة: 20

ثانيا:موظفو الخزينة..... 23

الفصل الثاني: تشكيل المحلة وعناصرها 25

المبحث الأول: تنظيم المحال 26

أولا:تعريف المحلة..... 26

ثانيا: القوانين التي تضبط عمل المحلة: 28

ثالثا: تمويل المحلة..... 31

المبحث الثاني: أنواع المحال..... 36

أولا: المحال الموسمية 37

ثانيا: المحال الاستثنائية.....46

المبحث الثالث: عناصر المحلة 49

أولا: القياد.....49

ثانيا: جنود المحال 51

ثالثا: الفرق الداعمة للمحال 53

الفصل الثالث: أدوار المحلة.....55

المبحث الأول: عمليات جمع الضرائب.....56

أولا: الضرائب الشرعية 56

ثانيا: الضرائب المستحدثة.....60

المبحث الثاني: الجانب السياسي للمحلة 63

أولا: توفير الأمن:.....63

ثانيا: معاقبة المتخلفين (التمرد): 63

ثالثا: حملات المحلة:.....66

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي للمحلة 67

أولا: ضرائب المدن.....67

ثانيا ضرائب الأرياف:.....69

الخاتمة 73

الملاحق 75

الجداول.....81

المصادر والمراجع.....82

فهرس الموضوعات.....89

ملخص المذكرة.....91

ملخص المذكرة

تعتبر هذه الدراسة مزيج بين موضوعين وهما الجانب المالي لإيالة الجزائر في الفترة الحديثة و محلة جمع الضرائب في هذه الفترة وتكمن العلاقة بينهما في تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري للجزائر في هذه الفترة، فيعتبر النظام المالي الجزائري في العهد العثماني مميزا عن سابقه بسبب تطوير بنيته التحتية من مداخيل متنوعة للخزينة وإنشاء مؤسسة تقوم بدعمها وهي مؤسسة بيت المال، مع التنظيم المحكم لهيكلة أموال الخزينة موارد ومصاريف مما جعلها تستمر لفترة أطول.

أما محلة جمع الضرائب فتعتبر جزءا من التنظيم المالي حيث موارد المحلة تذهب مباشرة للخزينة ولاقتصاد البلاد خاصة في الجانب العسكري وهم جنود المحال، ويقوم نظام المحلة على تنظيم عسكري محكم وقوانين صارمة لحفظ كيان الدولة، وتمول المحلة من طرف السلطة، وتنقسم المحلة إلى أنواع من حيث جمع الضرائب فأصلها مرتين في السنة وتخرج اضطراريا في حال عدم استجابة منطقة لدفع الضرائب لإخضاعها، أما مهامها فتكون في جباية الضرائب اللازمة من السكان ومراقبة الأسواق والسلع وحفظ أمن البلاد وتوسيع حودها داخل الدولة ومعاقبة المتخلفين عن السلطة.

summary

thisstudy is acombination of two sudjects, namelythe financiala spect of the eyal et of Algeria in the modern and the locality of collecting taxes in this periodm and the relationship between them lies in shedding light on the economic,political and military aspect of Algeria in this period.the infrastructure consists of various for the tr easury and the establi sh,ent of an instititution that supportsit, which is the bait al ,al institution wi th the tight organization of structuring treasury funds, resources and expenses, which made them last fer alonger period.

Types of as for the locality of tax collection, it is considered part sourcos go dirctly of the finacial or ganization, where thelocalre to the treasuiry and the countrys economy especially in the

military side, and they are the locality into local soldier. Collecting taxes, its origin is twice a year, and it is expelled out of necessity in the event that a region does not respond to paying tqxes to subjugate it.as for its tasks, it is to the sec urity of collect the necessary taxes from the population m,onitor m arkets and goods, preserve in powe. The country, expand its borders within the state, and punish those who lag behin